مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations Development Programme
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

تقرير المعرفة العربي للعام 2014

الشباب وتوطين المعرفة – دولة الإمارات العربية المتحدة

= الملخصات =

الشباب وتوطين المعرفة في الإمارات العربية المتحدة

ملخص 1

يأتي هذا التقرير حول «الشباب وتوطين المعرفة في الإمارات العربية المتحدة» ضمن الإطار العام لتقرير المعرفة العربي للعام 2014 لتسليط الضوء على واحدة من أهم القضايا أمام المجتمع الإماراتي، وهي مسألة إدماج الشباب وتمكينهم من المساهمة الفاعلة في نقل وتوطين المعرفة باعتبارها نقطة انطلاق لإقامة مجتمع المعرفة في الدولة، وبوصفها كذلك مدخلاً مهماً لآفاق أرحب للتنمية الإنسانية المستدامة. والتحدي الأكبر في إيجاد هذا المجتمع هو بناء الإنسان، أو رأس المال المعرفي، على قواعد جديدة تتماشى مع متطلبات العصر الذي نعيشه. ويتضمن ذلك تمكين الشباب، وهم الكتلة الأساسية في هذا المجتمع، من تطوير معارفهم ومهاراتهم وأطر تفكيرهم وقيمهم لنقل وتوطين وإنتاج المعرفة وتوظيفها بأنجع السبل، بما يعود بالفائدة عليهم وعلى المجتمع الإماراتي ككل.

يؤكد التقرير على أن المعرفة تمثل أحد أهم مرتكزات التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة. من هنا، ينبغي على جميع فئات المجتمع ومكوناته الانخراط في عمليات نقل المعرفة وتوطينها وتوظيفها وإنتاجها، ومواجهة التحديات التي قد تعترض سبل بناء مجتمع المعرفة، سواء في التعليم أو البحث العلمي أو القطاعات الأخرى. كما أن الإدارة الفاعلة للمعرفة هي آلية تستطيع الدولة من خلالها بناء أجيال جديدة من المواطنين، يمتلكون قدرات التعامل مع ما هو سائد من أنماط التعلم القائم على الإبداع والابتكار والتفكير النقدي والبحث العلمي. فالأساس في التقدم والثروة في عصر المعرفة الحالي هو العاملون في المعرفة، كما أن الأنشطة الرئيسة المنتجة للثروة ليست في توفر المواد الخام، ولا الأيدي العاملة، بل إنها تكمن في القيمة المضافة التي يقدمها هؤلاء العاملون من خلال التجديد والإبداع وتطبيق المعرفة في ميدان العمل.

ويرصد هذا التقرير حول «الشباب وتوطين المعرفة في الإمارات العربية المتحدة» الإمكانات والآليات التي تُمكّن الدولة وشبابها من تحقيق هدف بناء مجتمع المعرفة، والمشاركة في بناء الحضارة لا في الإمارات فحسب، بل في النطاقات العالمية الأوسع. كما يسعى التقرير إلى كشف سبل التعامل مع ضرورة إدماج شباب الإمارات في سيرورة نقل المعرفة وتوطينها، وتبيّن الفرص والتحديات التي تعيق هذه العملية. وبالاستناد إلى البحوث الميدانية، يستقصي التقرير الأوضاع الراهنة للشباب في الدولة بشكل أدق من حيث امتلاكهم للقدرات المعرفية والثقافية والاقتصادية والمجتمعية التي تمكنهم من المساهمة في بناء مجتمع المعرفة. ويتعرف كذلك على واقع البيئات التمكينية المتاحة وقدرتها على توسيع فرص الشباب وبناء قدراتهم لتحقيق هذا الهدف.

تكتسب قضية دمج الشباب وتحفيز مشاركتهم الفاعلة في نقل وتوطين المعرفة أهمية خاصة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة. فهي واحدة من الدول الصاعدة باطراد والطامحة بثبات إلى تحقيق أعلى معدلات ممكنة من التنمية، وإلى ولوج عوالم المعرفة الإنسانية في مجالاتها الأرحب. وتشير «رؤية الإمارات 2021» بوضوح إلى إرادتها في «أن تصبح من أفضل دول العالم. ولا شك في أن هنالك العديد من العوامل التي تساعد في تحقيق هذا الطموح. فالقدرات المادية الكبيرة والإرادة السياسية والمجتمعية الحازمة، والصغر النسبي لحجم الدولة من حيث المساحة وعدد السكان تجعل هذا الأمر ممكنا، بل وقريب المنال.

ينطلق هذا التقرير من عدة حقائق وقواعد فكرية؛ أولها أن الشباب هم الوسيلة والفئة الرئيسية المعول عليها لإقامة مجتمع المعرفة. فهم المحرك الرئيسي الذي يدفع في هذا الاتجاه، مما يستدعي إيلاءهم الرعاية الكافية والتمكين اللازم. أما القاعدة الفكرية الثانية فهي أن مجتمع المعرفة لا يبني نفسه بنفسه. فقد توجد المعرفة في بلد ما، إلا أن انتشارها لا يعني بالضرورة وجود مثل هذا المجتمع فيه. وتبين القاعدة الثالثة أن إقامة مجتمع المعرفة بواسطة الشباب المُسلحين بأدوات المعرفة يجب أن يُنظر إليها بوصفها برنامجا عمليا له إجراءات يتم تنفيذها في مجالات التعليم والبحث العلمي والثقافة والاتصال والاقتصاد والتكنولوجيا والإعلام وغيرها من المجالات، وفي آن واحد، وفي تناسق وتكامل بينها.

مفاهيم توطين المعرفة والاندماج الفاعل للشباب

ويؤكد التقرير على أن نقل المعرفة هو، من غير شك، خطوة ضرورية ولازمة لتملك أوليات مجتمع المعرفة

وأدواته، بخاصة تكنولوجيا الإعلام والتواصل الحديثة والمهارات الحياتية والفنية الضرورية. أما توطين المعرفة– وهو الهدف الأساسي – فهو انتقال من استهلاك المعرفة وإعادة تدويرها بالشكل الذي نقلت به من مجالاتها الأصلية إلى تملكها والاشتغال بها وعن طريقها داخل مجتمعات نوعية محددة وفي إطار منظومة اجتماعية وثقافية تسعى إلى تحقيق التقدم وتوفير شروط تنمية أصيلة قادرة على المساهمة الفاعلة في بناء الحضارة الإنسانية. وهو توطين يعتمد شباب الإمارات رافعة أساسية وهدفاً وغاية له. ويرى واضعو التقرير أن كلمة التوطين لا تفهم بمعنى النقل فقط، لأنّ ما يجعل النقل توطيناً فهو عملية إنتاج وإعادة إنتاج التمثلات التي ترافقها وتصاحبها، وما يستدعيه ذلك من تأمين الشروط اللازمة لعمليات النقل ثم التوطين والإنتاج. والإشارة المقصودة هنا هي عمليات توفير البيئات التمكينية، المستوعبة للمؤسسات وأنماط التشريع الملائمة لها؛ فبدون بيئات تمكينية، يصعب إيجاد منافذ قادرة على بلوغ عتبة توطين المعرفة. كما يقتضي توطين المعرفة استنبات الوسائل التي تُمكّن أولاً من توفير أسباب التوطين المتمثلة في توفير المقومات الضرورية لبناء قواعد مجتمع المعرفة مثل تقنيات الاتصال والمعلومات والإنترنت. فقد أصبحت فضاءات هذه الدوائر مقدمة ضرورية لتملك مفاتيح عالم جديد وثقافة جديدة بلا حدود، أي فضاءات مجتمع المعرفة والتنمية.

ويركز التقرير على مفهوم توطين المعرفة كمدخل للتنمية المستدامة مستندا على العلاقة العضوية بين التنمية والمعرفة. ويرى واضعو التقرير أن فئة الشباب في دولة الإمارات تُعدّ من أهم الفئات المعنية بقضايا نقل وتوطين المعرفة وإنتاجها وتوظيفها ونشرها ودمجها في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي السياق الثقافي للمجتمع بصفة عامة. ذلك أن الشباب يمثلون أكثر فئات المجتمع قدرة على التعلم والتدريب والعمل والإنتاج والإبداع. وهم، في الحقيقة، قوّة محرّكة للتنمية داخل المجتمع. وليس أدل على أهمية دور الشباب وضرورة تمكينهم من ارتفاع نسبتهم في الهرم الديمغرافي للدولة. وبناء على التقديرات السكانية لعام 2013، يشكل الشباب في دولة الإمارات من سن 19–29 ما نسبته 22.2% من إجمالي السكان.

وتمشيا مع النموذج المفاهيمي المعتمد في تقرير المعرفة للعام 2014، يستند المفهوم العام لعملية تمكين الشباب من المشاركة الفاعلة في عمليات نقل وتوطين المعرفة إلى عنصرين أساسيين: أولهما مفاهيم ومقاربات «نقل وتوطين المعرفة»، وثانيهما «تمكين وتأهيل الشباب» من المشاركة الفاعلة في عمليات هذا النقل والتوطين. أما مفهوم «توطين المعرفة» فيشتمل على ثلاثة عناصر أساسية متكاملة: أولها إنتاج المعرفة وثانيها توظيف المعرفة خدمة لمآرب التنمية الإنسانية بأبعادها الثقافية والعلمية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وثالثها نشر المعرفة.

ويستند النموذج المفاهيمي المعتمد في هذا التقرير لحالة الإمارات على الترابط بين قاعدتين أساسيتين لنقل وتوطين المعرفة:

- أولاً: «تأمين رأس المال المعرفي» المتمثل في الطاقات الشبابية القادرة على القيام بعمليات النقل والتوطين المعرفي،

ثانياً: «توفير البيئات التمكينية» المطلوبة بما في ذلك التشريعات والمؤسسات الداعمة والحريات بمفهومها الأوسع. وبذلك يتم تأمين أهم الأدوات اللازمة لنقل وتوطين المعرفة بما فيها الأدوات المؤسسية والتشريعية والمعرفية والمالية.

النموذج المفاهيمي لنظامي توطين المعرفة و تمكين الشباب

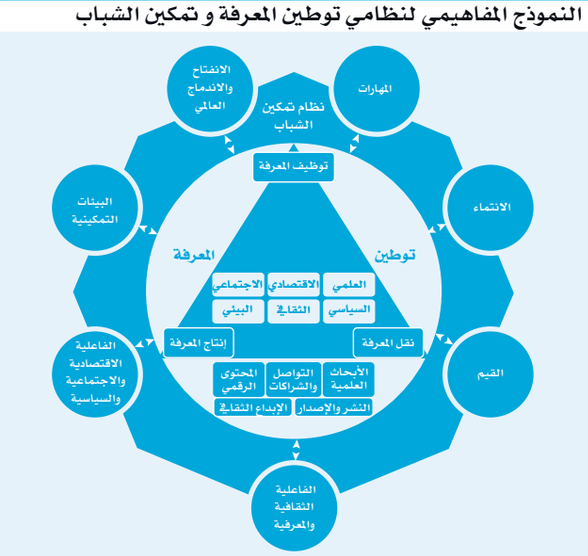

وكما يشير الشكل، يشتمل مفهوم توطين المعرفة على ثلاثة عناصر رئيسية يكمل بعضها بعضا؛ أولها نقل المعرفة، وثانيها إنتاجها، وثالثها نشرها وتوظيفها خدمة لأهداف التنمية، ولكي يستفيد منها المجتمع. ويتعلق السؤال المطروح في إطار مفهوم توطين المعرفة بمدى توافر وفعالية البيئات التمكينية المساعدة والمطلوبة لنقل وتوطين

المعرفة، بما في ذلك التشريعات والقوانين والبنى التحتية والمؤسسات الداعمة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والعلمية والثقافية والإعلامية.

وتمكين الشباب – في هذا النموذج المفاهيمي – هو العنصر الثاني الرئيس؛ إذ لا يتم النقل والتوطين بدون الشباب أو، بصفة عامة، بدون القوة البشرية. فتمكين الشباب هو أحد الأدوات الفاعلة في تأمين توافر رأس المال المعرفي الذي تحتاج إليه الدولة للقيام بعمليات نقل وتوطين المعرفة، وهناك بالتالي علاقة تفاعلية بين تمكين الشباب وتوطين المعرفة؛ فكلما زاد مستوى تمكين الشباب زادت عمليات توطين المعرفة.

يرى التقرير الحالي أن قضية الشباب لا تنفصل عن قضية التنمية، بل تكمن في القلب منها. فالشباب هم حاملو المعرفة، وهم صانعو التنمية. وفي الوقت نفسه، توفر التنمية الفرص لتأمين حريتهم وجاهزيتهم لتحقيق تنمية مستدامة، وتمكنهم من ولوج مجتمع أرحب للمعرفة.

الوضع المعرفي وتحديات توطين المعرفة في الإمارات العربية المتحدة

ملخص 2

يرصد التقرير تطور الوضع المعرفي والتنموي والتنافسي للدولة في ما يختص بمجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة والعوامل التي من شأنها مساعدة الشباب في نقل وتوطين المعرفة. وكخطوة أولى ومهمة للوصول إلى هذا الهدف، يهتم التقرير ببعض المؤشرات الدولية ذات العلاقة المباشرة والأصيلة بإقامة مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة وما يرتبط بهما من مؤشرات للابتكار والتنافسية في المجال المعرفي. وبناءً على تحليل هذه الأوضاع، يستعرض التقرير عدداً من التحديات التي ينبغي التعامل معها لتيسير السبيل إلى تقوية نظم نقل المعرفة وتوطينها، وتعزيز قدرات الشباب في هذا الإطار.

الوضع المعرفي في الإمارات وفقاً للمؤشرات العالمية

يشير مؤشر التنمية البشرية إلى التقدم الذي حققته دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات الصحة والتعليم والدخل عبر الثلاثة والأربعين عاماً الماضية. وتجلى ذلك في تبوء الإمارات مكانة بين دول العالم التي تتمتع بتنمية بشرية عالية جداً في مؤشرات التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث احتلت المركز الثالث عربياً والأربعين عالمياً في تقرير عام 2014.

اعتمد التقرير في تشخيصه للوضع المعرفي في الإمارات على جملة من المؤشرات العربية والدولية الحديثة. ويبين التقرير أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد احتلت المرتبة الأولى خليجياً وعربياً على مقياسيّ المعرفة واقتصاد المعرفة، الصادر عن البنك الدولي، بقيمة 7.09 و6.94 على التوالي، والمرتبة 42 على مستوى العالم بين 145 دولة، متقدمة بذلك ستة مراكز عن موقعها في عام 2000. ومن المهم تسليط الضوء على التقدم الملحوظ في مقياس التعليم والموارد البشرية في الإمارات من 4.4 في عام 2000 إلى 5.8 في عام 2012. واحتلت الإمارات المركز الثاني عربياً بعد البحرين والمركز 55 عالمياً في هذا المؤشر الذي يتألف من متوسط لثلاثة عوامل هي: معدل تعليم الكبار في الدولة ومعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي ومعدل الالتحاق بالتعليم الجامعي. إلا أن مؤشر التعليم والموارد البشرية لا يزال الأقل ضمن المؤشرات المكونة للمؤشر العام لمجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة في الدولة، مما يستدعي زيادة الجهد في دعم هذا المجال الحيوي في خلق مجتمع المعرفة وفي زيادة معدل التنمية الإنسانية بصفة عامة. وفي ما يتعلق بمؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقدمت الإمارات 20 مركزاً لتحتل المركز الثاني عشر عالمياً والثاني عربياً بمعدل 8.88، وتأتي بعدها السعودية وقطر. كما يظهر التقرير أن الامارات احتلت المركز الأول عربيا على مؤشر الإبداع والابتكار، والمركز 46 عالميا، متقدمة 35 مركزا عما كانت عليه في العام 2000. وبالنسبة لمؤشر الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي، تأتي الإمارات في المركز الرابع عربياً والخمسين عالمياً، محرزة معدلا يبلغ 6.5.

مؤشر اقتصاد المعرفة للدول العربية (2000 - 2012)

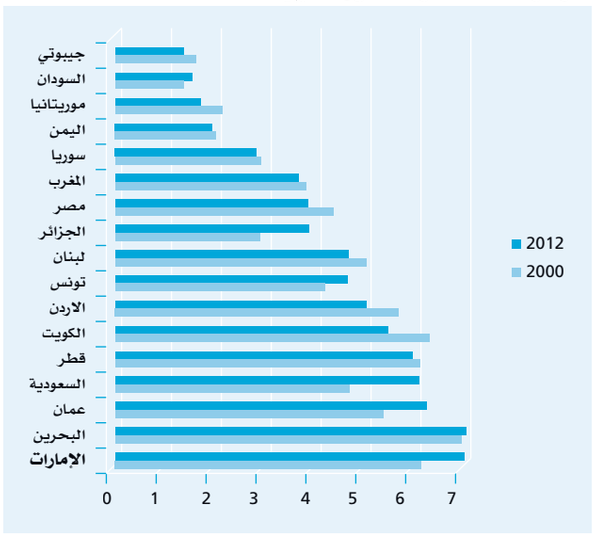

المصدر: إحصائيات وبيانات البنك الدولي، كام،World Bank 2012.

واحتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً والمرتبة الـ36 عالمياً في المؤشر العالمي للابتكار. وهو أمر بالغ الأهمية على مستوى ديناميات توطين المعرفة، لأن الابتكار والتجديد يشيران، على مستوى أول، إلى أهمية استثمارات الدولة في التكنولوجيات الحديثة، وبخاصة في تكنولوجيا المعلومات، وعلى مستوى ثان إلى بداية موفقة للانتقال من نموذج اقتصادي يقوم على استثمار خيرات الأرض ومخزونها غير المتجدد إلى الاستثمار في المعرفة والإنسان.

وأظهرت الإمارات تقدما مستمراً في تقارير التنافسية

العالمية منذ العام 2011، حيث تقدمت عالمياً من المرتبة 27 (تقرير 2011–2012) إلى المرتبة 24 (تقرير 2012–2013) ومن ثم إلى مرتبتها الحالية التاسعة عشر عالميا والثانية عربياً (تقرير 2013–2014). ويبين التقرير أن الإمارات احتلت المركز الرابع عشر عالميا والأول عربيا في تقرير السعادة للعام 2013 بمعدل 7.144، بفرق لا يتعدى 0.56 درجة عن صاحب المركز الأول. وجاءت عمان في المركز 23 عالميا والثاني عربيا بمعدل 6.853 وجاءت قطر في المركز 27 عالميا والثالث عربيا بمعدل 6.666.

تحديات نقل وتوطين المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة

يؤكد التقرير بأنه رغم الإنجازات المرموقة التي حققتها الإمارات على مختلف الصعد التنموية والمعرفية، إلا أن الأمر لا يزال يتطلب مزيداً من الجهد حتى يصل المجتمع في النهاية إلى استثمار تلك النتائج للولوج بقوة إلى مجتمع المعرفة وخلق اقتصاد المعرفة، والتغلب على مواطن الخلل والتحديات التي قد تعيق أو تبطىء التقدم أو نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، وما يستتبع ذلك من تحقيق مستويات عالية من التنمية الإنسانية في كافة المجالات. وفي هذا المضمار يظهر التقرير أربع تحديات رئيسية مترابطة كما يلي:

التحدي التعليمي: يبين التقرير أنه ورغم الإنجازات الكبيرة في مجال التعليم، سواء الجامعي أو ما قبل الجامعي، إلا أن التعليم في الإمارات ما زال يعاني من عدد من التحديات. فعلى الرغم من التقدم الملموس في تحقيق نسب إلزام جيدة ونسب التحاق عالية بالتعليم الجامعي، وسد الفجوة بين الذكور والإناث، ومحاربة الأمية، إلا أن التحصيل الطلابي ودرجات الطلاب في الاختبارات الدولية في المراحل المدرسية في الإمارات لا يزال أقل من المطلوب. أما بالنسبة للتعليم الجامعي فيؤكد التقرير أنه رغم زيادة أعداد الطلاب المسجلين في الجامعات الاماراتية، إلا أن زيادة هذه الأعداد لم تترجم في تطوير اقتصاد المعرفة أو في خلق جيل أو كتلة حرجة لخلق هذا الاقتصاد. وما تزال الطرق التقليدية في التدريس هي الغالبة. ويظهر التقرير أن العديد من التقارير العالمية تشير إلى أن الدول العربية، ومنها دولة الإمارات، لم تحقق أهدافها من التعليم تحقيقاً كاملاً، مما يعيق قدرتها على الإبداع. فقد فشلت في إنتاج «عمال المعرفة» الذين لديهم القدرة على توليد منتجات معرفية مثل البرمجيات المعلوماتية أو براءات الاختراع أو الكتب والبحوث. كما أن هنالك عدم توازن في الاختصاصات حيث أن ثلثي الطلاب يتخصصون في الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية بدلاً من العلوم والرياضيات.

تحدي تحفيز الشباب: حيث يمثل ضعف روح المبادرة لدى الشباب والخريجين وسعيهم وراء الوظائف الحكومية الآمنة تحدياً بارزا يواجه الدولة في نقل المعرفة وتوطينها. فكثيرا ما يتجه الشباب في الإمارات إلى الأعمال الإدارية ذات العائد المادي الجيد، مع عزوفهم عن القطاعات ذات العلاقة المباشرة بنقل وتوطين المعرفة، خصوصا تلك المرتبطة بالابتكار والبحث العلمي والتقانة. ويؤكد واضعو التقرير على أن الإمارات قد استطاعت توفير البيئات التمكينية، ولكن لا بد أن يقابل ذلك حافز ورغبة من الشباب للاندماج الفاعل في عمليات نقل وتوطين المعرفة.

تحدي الموارد البشرية: ويرى التقرير أن من أهم التحديات التي تواجهها دولة الإمارات لنقل وتوطين المعرفة وبناء مجتمع المعرفة محدودية القوة البشرية المواطنة أو رأس المال البشري المواطن، حيث لا يشكل عدد المواطنين إلا نحو 11.5% من مجموع السكان. وأصبح تعزيز دور الموارد البشرية من المواطنين يمثل تحديا كبيرا يواجه الدولة يتطلب التصدي له التركيز على تنمية وتطوير قوة العمل المواطنة، وتكثيف الاستثمار برأس المال البشري لخلق كوادر مواطنة تتمتع بالمهارات والقدرات والفاعليات المطلوبة لنقل وتوطين المعرفة. وفي هذا المضمار يؤكد واضعو التقرير أنهم لا ينكرون دور الموارد البشرية الوافدة في نقل المعرفة والمساهمة في إقامة البنى التحتية والاقتصادية، كما لا يمكن القول بترك العمالة الأجنبية تماماً والاعتماد على العمالة الوطنية في الوقت الحالي. فالتخلي عن العمالة الأجنبية يعني إهدارا لقوة معرفية كبيرة الحجم تقيم وتعيش على أرض الدولة وتستطيع مساعدة قوة العمل المواطنة وتطوير رأس المال البشري المواطن من أجل نقل وتوطين المعرفة.

والجانب الآخر في تحدي الموارد البشرية فهو ظهور البطالة بين الشباب جراء تدفق الخريجين عاماً بعد عام من المعاهد والكليات والجامعات إلى سوق العمل، وتزامن ذلك مع تقلص فرص العمل في القطاع الحكومي

الذي كان، حتى وقت قريب، يستوعب جميع الخريجين المواطنين. وتفاقم الأمر بالتوجه الواضح لدى الشباب نحو تخصصات قد لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل، مع توجه واضح نحو العلوم الإنسانية والإدارية كما بينا سابقا. ونتيجة لانخفاض معدلات نمو فرص العمل الجديدة، وضعف الخطط والبرامج لاستيعاب العمالة المواطنة في القطاعات غير الحكومية، فقد تقلصت فرص العمل تجاه العمالة المواطنة وأصبح عليها أن تدخل في منافسة غير متكافئة في وطنها مع العمالة الوافدة القادمة من الخارج. وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة بين المواطنين الباحثين عن العمل. وتتركز البطالة بين الشباب المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين 20–35 سنة، وهم في الغالب من حملة الثانوية والمعاهد المتوسطة وخريجي الجامعات من حملة البكالوريوس، في حين تبلغ البطالة العامة للسكان 4.6%. وعلى الرغم من صغر هذه النسبة فإنها تحتاج أيضاً إلى مزيد من الاهتمام.

أما الجانب الثالث في تحدي الموارد البشرية هو قلة عدد المواطنين في القطاع الخاص والهروب منه إذا أتيحت لهم وظيفة في المؤسسات الحكومية. فقلة عدد المواطنين في القطاع الخاص لا يُعزى فقط إلى المرتبات العالية في المؤسسات الحكومية، بل يُعزى أيضاً إلى نقص المهارات والتعليم والتدريب والقدرة على منافسة الوافدين. وعليه، ينبغي على القائمين على البرنامج ألا يعطوا المواطنين الإحساس بالأحقية في التوظيف فقط لمجرد أنهم مواطنون، بل يجب أن يكون التوظيف بناءً على معطيات السوق والتنافس والجدارة. ومن شأن ذلك أن يوجد لدى المواطنين الدافع للتنافس والطموح لتطوير الذات.

التحدي الاقتصادي: يبرز التقرير استمرار الاعتماد على النفط كمورد رئيسي وأساسي للدولة، وما يستتبع هذا من تذبذب إيرادات الدولة وفي تمويل حركة التنمية كتحد رئيسي. وعلى الرغم من جهود الدولة في إيجاد بدائل أخرى للإيرادات العامة ونجاحها في تنويع مصادر الدخل من القطاعات الأخرى كالتجارة والنقل والاتصالات وما أدى إليه كل ذلك من تزايد نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الحقيقي (61.14% في العام 2013 وفقا لتقديرات المركز الوطني للإحصاء)، إلا أن الاعتماد الحقيقي في تمويل برامج ومشروعات التنمية يتم بالاعتماد على موارد الدولة من الصادرات الهيدروكربونية، والمتوقع أن يظل كذلك في المستقبل القريب.

ويرى التقرير أن استمرار هذه الهيكلية الاقتصادية المعتمدة أساسا على النفط في تمويل التنمية، والتنوع في القطاعات الأخرى المعتمدة بشكل رئيسي على التجارة والنقل قد لا تكون في مجملها محفزة بالشكل المطلوب على نقل وتوطين المعرفة. فطبيعة هذه القطاعات، وحسب أنماط إنتاجها السائدة في الإمارات، تشتمل على قيمة معرفية مضافة منخفضة بشكل عام، وبخاصة إذا ما قورنت بالقطاعات الإنتاجية والصناعية ذات القيمة المعرفية المضافة العالية مثل صناعة الإلكترونيات. ومع إدراكنا وتقديرنا للدور الكبير الذي تكفلت به هذه القطاعات كافة في دعم التنمية في الإمارات ودفعها إلى المستويات الأعلى، إلا أننا، في سياق بحثنا حول توطين المعرفة وإقامة اقتصاد المعرفة المنشود، ندعو إلى إعادة النظر في الهيكليات الاقتصادية العامة وهيكليات القطاعات الإنتاجية الفاعلة في الإمارات ليتم الانتقال التدريجي للممارسات والقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المعرفية الأعلى.

البيئات التمكينية ونقل وتوطين المعرفة في الإمارات العربية المتحدة

ملخص 3

للبيئات التمكينية في دولة الإمارات العربية المتحدة فرصة كبرى ودور لا يمكن إنكاره في نقل وتوطين المعرفة. ذلك أنها، مع المؤسسات التي تتبعها، تعتبر حاضنات لأفراد المجتمع، وبخاصة الشباب، وتسهم بالتالي في بناء مجتمع المعرفة. وهنالك العديد من الإنجازات والمبادرات المرموقة في هذا المجال. إلا أن كثيرا منها يحتاج إلى رؤية شاملة موجهة نحو إقامة هذا المجتمع، لتمكين الشباب من الولوج إليه. وللقيام بهذا، يجب أن تركز هذه البيئات في توجهها وخطوات سيرها بحيث تتمحور مهماتها الأساسية حول الحصول على المعرفة المتطورة وتوطينها وتوليد المعرفة الجديدة ونشرها وتوظيفها، وزيادة مساهمتها في تعزيز قدرات الشباب المواطن على نقلها وتوطينها.

يرى معدو التقرير أن البيئات التمكينية تتمثل في شروط الاحتضان والدعم التي يقدمها المجتمع للشباب بمختلف بنياتها وأشكالها من أجل تهيئة بيئة تساعد حصولهم على تكوين يُسهل انخراطهم في مجتمع المعرفة. كما أن البيئة التمكينية للمعرفة منظومة متكاملة من تفاعل الأطر التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية والتكنولوجية والأطر الأخرى. ويتطلب التمكين أن تكون المؤسسات التي يتعامل معها الشباب مؤهلة بمقومات الأنظمة الداعمة لمجتمع المعرفة، مع التأكيد على أهمية تكامل مختلف المؤسسات وتناغم عملها بما يحقق أفضل فعالية لعمليات نقل وتوطين المعرفة، والولوج إلى مجتمع المعرفة.

البيئة التعليمية: التعليم العالي

يؤكد التقرير على أن للجامعات ومؤسسات التعليم العالي بشكل عام دوراً رئيسياً في ترسيخ الهوية الوطنية والقيم المجتمعية، كما تعتبر الجامعات الرافد الأساسي الذي يزود المجتمع باحتياجاته من الكوادر الوطنية الشابة المؤهلة والمدربة، وبالخبرات والمهارات العلمية والفنية والإدارية في مختلف المجالات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعمل الجامعات على إيجاد الحلول لمختلف القضايا التي تواجه المجتمع. ويشيد التقرير بالتقدم والدعم الحاصل فعلا في مجالات التعليم العالي مع الإشارة إلى أن الميزانية الاتحادية للتعليم الجامعي بلغت 3.9 مليار درهم، أي ما يشكل نسبة 8.7% من إجمالي مصروفات الميزانية الاتحادية لعام 2013. الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تطوير التعليم الجامعي الحكومي وفي تنمية المهارات الأكاديمية والعملية والبحث العلمي المطلوبة لبناء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة.

كما يظهر التقرير التقدم الحاصل في التعليم العالي من خلال استعراض بعض الإحصاءات مثل نمو معدلات قيد الطلاب في التعليم الجامعي في دولة الإمارات حيث بلغ إجمالي عدد الطلاب (مواطنين وغير مواطنين)، في مرحلة التعليم العالي والجامعي حوالي 118.6 ألف طالب وطالبة في العام الجامعي 2013/2012، بمعدل نمو 7.95% عن العام الجامعي 2012/2011. ومنهم حوالي 72.4 ألف طالب وطالبة من المواطنين الإماراتيين الذين يشكلون ما نسبته 61% من إجمالي عدد الطلاب. ويبين أن الطالبات الجامعيات المواطنات يمثلن 58.3% من أعداد الطلاب المواطنين في مرحلة التعليم العالي والجامعي. كما يبين التقرير توسع مساهمة الخاص حيث أنه يسهم بنحو 65% من التعليم العالي والجامعي في الإمارات.

ويؤكد التقرير على ضرورة التطرق للعلاقة بين تخصصات الطلاب الحالية والتخصصات العلمية التي تخدم عملية نقل وتوطين المعرفة، لا سيما وأن الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي يعتبرون مكوناً مهماً ورئيسياً لخلق الكتلة الحرجة من رأس المال البشري المؤهل والقادر معرفياً على قيادة عمليات نقل وتوطين المعرفة، وصولاً إلى إقامة مجتمع واقتصاد المعرفة. وتبين الإحصاءات المتاحة عدم التوازن في توزيع الاختصاصات مع تفضيل للإختصاصات الإدارية والإنسانية على حساب الاختصاصات العلمية الأخرى. فوفقا لبيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي نشرها المركز الوطني للإحصاء عن السنة الدراسية 2013/2012، جاء ترتيب التخصصات من حيث التحاق الطلاب من المواطنين فيها كالتالي: مجال الاقتصاد والإدارة في المرتبة الأولى بنسبة 25.7%، وفي المرتبة الثانية جاء تخصص التعليم الأساسي بنسبة 23.4%، وفي المرتبة الثالثة تخصص الهندسة بنسبة

10.3% ولم يتعدى الإلتحاق بالعلوم الطبية 1.1% وفي الأغذية والزراعة 0.1%.

ويبين التقرير أنه يوجد في الإمارات نحو ربع عدد فروع الجامعات العالمية في العالم. وبنهاية أغسطس 2012 كان عدد المؤسسات المعتمدة 75 مؤسسة علمية تقدم أكثر من 600 برنامجا معتمدا. ويقر واضعو التقرير بأن فروع الجامعات هذه تسهم في تيسير التفاهم المشترك بين الطلاب من الجنسيات والخلفيات المختلفة. كما تساعد الطلاب على أن يصبحوا مواطنين عالميين. وقد نجحت هذه الجامعات في كبح جماح الدراسة خارج الدولة وفي هجرة بعض الشباب، وفي تنوع الخبرات، حيث يكتسب الدارسون فيها المعارف والمهارات التي تساعدهم في التوظف بسرعة أكبر من نظرائهم في الجامعات الحكومية. وفي المقابل، يشير التقرير إلى واقع "سلعنة" التعليم. وبما أن الربح هو الهدف، فقد تميل بعض فروع الجامعات إلى تقليل الكلفة، ومن ثم لا تركز على الاستثمار في المكتبات ومصادر التعلم والمرافق الاجتماعية للطلاب. ومن نقاط النقد الأخرى التي يظهرها التقرير أن مخرجات هذه الجامعات قد تكون ذات جودة عالية في الأقطار التي تنتمي إليها، ولكنها ليست على المستوى نفسه من الجودة والتميز عند سفرها وانتقالها إلى بلدان أخرى.

بيئة البحث العلمي والتطوير

يؤكد واضعو التقرير على أن القوة المحركة لنقل وتوطين المعرفة والتقدم التكنولوجي والصناعي تكمن في البحث العلمي والتطوير. ويظهر التقرير بأنه رغم حرص الإمارات على تشجيع البحث العلمي بإنشاء «الهيئة الوطنية للبحث العلمي»، إلا أن بيئة البحث المحلية لم تتطور بشكل تستطيع من خلاله أن تكون رافداً حقيقياً لبناء مجتمع المعرفة، فما زالت الدولة تعاني نقصاً كبيراً في منتجات البحث العلمي من دراسات وأبحاث في المجلات العلمية الدولية. ولا يختلف الواقع الإماراتي كثيراً عن باقي الدول العربية من حيث ضعف الإمكانيات والإنفاق والإنتاج. فالدعم المادي دون المستوى المطلوب، حيث لا يمثل إلا 0.2% من إجمالي الناتج القومي، بالمقارنة مع ما يُرصد لميزانية البحث العلمي في العديد من الدول المتقدمة التي قد تصل إلى أكثر من 4% من الناتج القومي. يضاف إلى ذلك أن ضعف مشاركة القطاع الخاص يقف عائقا في وجه الابتكار والتطوير في تنفيذ البحوث العلمية.

ومن التحديات التي تعيق حركة البحث العلمي في الدولة الافتقار إلى كوادر وطنية مدربة قادرة على إغناء البحث العلمي والنهوض به ودفعه إلى الأمام. وهناك كذلك نقص في الكوادر الإماراتية التي تحتل مناصب بحثية قيادية، وندرة في براءات الاختراع مع غياب الوعي بأهميتها. ويرى التقرير بأنه وحتى مع إنشاء مراكز البحوث وقرى المعرفة والقرى الأكاديمية، وزيادة أعداد الجامعات الدولية، وازدياد أعداد أساتذة الجامعات من المواطنين والأجانب، وتنامي أعداد أعداد المواطنين الخريجين من حملة الماجستير والدكتوراه، فإن هذا لم يمثل دفعة في اتجاه ربط البحث بالتطوير. فقد أخفقت هذه المؤسسات في أن تصبح محركات للمشاريع. وربما يرجع ذلك كما ذكر بعض الباحثين، إلى تبني الموقف التجاري في إدارة هذه المؤسسات.

ويشير التقرير إلى أن رؤية الإمارات 2021 اشتملت على سبعة أهداف رئيسية كان من ضمنها استراتيجية تحول الاقتصاد إلى «اقتصاد المعرفة التنافسي». وهذا يستدعي إعادة قراءة لواقع البحث العلمي الذي يعاني من تهميش لا يساعد على خلق بيئة مناسبة لنقل وتوطين المعرفة وللتحول إلى مجتمع المعرفة أو اقتصاد المعرفة. ويؤكد واضعو التقرير على أن الإمارات في حاجة ماسة للبحث والتطوير المحلي من أجل زيادة الطاقة الاستيعابية للمعرفة. ومن الضروري إعادة صياغة دور الجامعات، ليصبح البحث العلمي وخدمة المجتمع في الصدارة، على أن تتم شراكات بين الجامعات والكيانات الاقتصادية والصناعية بما يخدم الإبداع والابتكار وتوظيف المعرفة وإنتاجها.

البيئة الاقتصادية

يظهر التقرير أن الاقتصاد الوطني للإمارات قد حقق نمواً كبيراً . وبحسب تقرير المركز الوطني للإحصاء في العام 2014، حقق الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 بالأسعار الجارية نمواً قدره 8.1% من العام 2012، ليصل إلى 1477594 مليون درهم. وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة من البلدان مرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلى الرغم من استمرار الاعتماد على الموارد النفطية بشكل كبير، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن اقتصاد الإمارات قد حقق إنجازات كبيرة في الانتقال التدريجي من

الاقتصاد القائم على النفط إلى اقتصاد متنوع تسهم فيه قطاعات الإنتاج والخدمات غير النفطية بأكثر من ثلثي الناتج المحلي. ويؤكد التقرير على أن التنوع الاقتصادي في الإمارات يُعد الحل الأمثل لتحقيق تنمية مستدامة في مستقبل أقل اعتماداً على الموارد النفطية، ويستوجب ذلك تفعيل قطاعات استراتيجية جديدة لتوجيه الطاقات نحو الصناعات والخدمات التي تمكن من بناء ميزات تنافسية بعيدة المدى. ومن هنا تبرز أهمية انتقال الإمارات إلى اقتصاد المعرفة.

وفي هذا المضمار يستعرض التقرير عددا من المبادرات الهامة في الإمارات مثل التجارة الإلكترونية التي تعد من إحدى سمات اقتصاد المعرفة ومن أهم التطبيقات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى الرغم من التقدم الملموس في المجال الاقتصادي والمؤسسي في هذه القطاعات، يرى واضعو التقرير ضرورة أن تتجاوز الإمارات مرحلة استقطاب رأس المال والعمالة فحسب وتعزز قدرتها على اجتذاب المعرفة والموهبة كذلك. ومن أجل تحقيق هذه الوثبة إلى المستقبل، فإن الخطوة الحاسمة للدولة هي إتقان، وتطويع، وتحسين المعرفة المستوردة أو المنقولة التي تتيحها البيئة الاقتصادية والمؤسسية الجاذبة. غير أن الدراسات تشير إلى أن هذه الوثبة ليست بالمهمة السهلة. فالنقل الناجح للمعرفة وتوطينها عملية طويلة المدى، وتنطوي عادة على تعلم وتشرب واستيعاب وإنتاج للمعرفة من قبل أبناء المجتمع.

البيئة الاجتماعية

ويؤكد التقرير أن مجتمع الإمارات شهد تغيرات اجتماعية هائلة، لا جراء التحديث والانفتاح على الخارج فحسب، ولكن بفعل عوامل داخلية أخرى مثل تحول الإمارات إلى دولة رفاه بعد اكتشاف النفط وما تبعه من تغيرات اقتصادية وحضارية كبيرة. ويؤكد التقرير على أن دور الأسرة في تنمية المهارات والقيم لدى الشباب دور مهم لا يحتاج إلى تأكيد. ولكن ما ينبغي تأكيده أن دور الأسرة يتزاحم مع أدوار أخرى للبيئة الاجتماعية والتكنولوجيا الذكية ووسائل التواصل والإعلام. ولا يحدث ذلك في مجتمع الإمارات فقط، بل في كل بلدان العالم. فقد أصبح الشباب يشكلون عالمهم الخاص البعيد نسبياً عن رقابة الأسر، وغدا الكثير منهم يعيش في عالم افتراضي بعيد عن الواقع. ومن هنا، يجب إيلاء الاهتمام الكافي للشباب ومحاولة تجسير الفجوات التي قد تخلقها هذه البيئة الاجتماعية الجديدة عليهم. كما يرى واضعو التقرير أن التقدم الاقتصادي للدولة قد أدى إلى تطورات إيجابية خصوصا فيما يتعلق بتمكين المرأة ودورها في المجتمع. فقد ساهمت الجهود التنموية في زيادة مشاركة المرأة في التنمية الإنسانية بصفة عامة. وكان من أهم عوامل تمكين المرأة وزيادة مشاركتها إتاحة فرص متساوية أمامها للتعليم وإعطائها فرصا متزايدة في العمل والنشاط الاقتصادي. غير أن التطورات الكمية في بناء قدرة المرأة الإماراتية، وبخاصة في مجال التعليم، لم تسهم كثيراً في تغيير المواقف والقيم الاجتماعية تجاهها. فالعائق الأكبر أمام مشاركة المرأة في ميدان العمل والمشاركة في التنمية بصفة عامة كان، وما يزال، البعد الثقافي والاجتماعي. وعلى الرغم من المناداة بالمساواة على عدة مستويات، تبقى الثقافة والعادات المجتمعية حائلاً دون تحقيق ذلك بشكل كامل.

تحديات اللغة

يرى التقرير أن اللغة هي الوعاء الحاضن الذي تنتقل من خلاله ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده إلى أجياله المتعاقبة وبالتالي تبرز هويته، والحفاظ على اللغة الأم وهي اللغة العربية في الإمارات تعني الحفاظ على هوية المجتمع وثقافته. ونظراً لطبيعة مجتمع الإمارات وتركيبته السكانية التي تشير إلى ارتفاع نسبة الوافدين الذين تتجاوز أعدادهم أعداد المواطنين مع اختلاف الجنسيات وبالتالي اختلاف اللغات، فإن هذا يفرض وبقوة أن يؤخذ بالاعتبار مدى تأثير تلك اللغات والثقافات على لغة المجتمع وثقافته. ومن هنا يكون الحفاظ على اللغة العربية مطلبا سياسيا واجتماعيا يفرضه الواقع حتى لا يكون ثمة اعتماد كلي على لغات أخرى غير لغة المجتمع. وينبغي أن يتم هذا دون تجاهل انفتاح الإمارات على دول العالم اقتصادياً وثقافياً، وضرورة امتلاك الأفراد، وبخاصة الشباب، لغات أخرى تمكنهم من التواصل مع الآخرين والاطلاع على ثقافات العالم، ولا سيما اللغة الإنجليزية التي تعتبر لغة مجتمع المعرفة.

المواطنة

وبجانب اللغة، تبرز قيمة المواطنة. ومن المعروف أن العنصر الأساس في مفهوم المواطنة هو الانتماء للوطن، والانتماء لا يتحقق إلا عندما يشعر الفرد أنه جزء من

المجتمع وأن له حقوقا مصانة. ولكى يتبلور هذا الشعور لا بد أن تتوافر للفرد سبل العيش الكريم في مجتمعه واحترام خصوصياته وعدم انتهاك حقوقه وحرياته. ويبدو مفهوم المواطنة جلياً في مجتمع الإمارات، حيث يتمتع المواطنون بجميع الحقوق التي تضمن لهم العيش الكريم. وهذا الشعور بالولاء والانتماء في غاية الأهمية لدى الشباب لأنه هو الذي يجعلهم أعضاء مشاركين وفاعلين في مجتمعهم بحب ورغبة صادقة في العطاء.

البيئة السياسية

وفي معرض الحديث عن البيئة السياسية وإقامة مجتمع المعرفة، يظهر التقرير أن أن دستور دولة الإمارات ونظام الحكم فيها قد ضمن الحرية في مجال نقل المعرفة وتحصيل العلوم. فقد نص دستور الدولة على الحرية الشخصية للمواطنين (مادة 26) وحرية الرأي والتعبير بجميع صوره (مادة 30)، ويحمي الدستور ممارسة أدوار المواطنين في مختلف المجالات ويتيح لهم حرية إنشاء المنظمات المجتمعية والمهنية طبقاً للقانون (مادة 33)، كما يتمتع الأجانب بالحقوق والحريات المقررة في المواثيق الدولية والمعاهدات المصدق عليها (مادة 40).

البيئة الديموغرافية

كما يستعرض التقرير البيئة الديموغرافية مظهرا أن دولة الإمارات شهدت نمواً غير اعتيادي للسكان نتج عنه ارتفاع في عدد السكان من 557,887 نسمة في أول تعداد رسمي أجري عام 1975 إلى 4,106,627 نسمة في تعداد عام 2005، بمتوسط معدل نمو سنوي قدرة 12.5%، وليصل عدد الساكنين في الإمارات إلى 8.26 مليون في 2010. ويبلغ عدد السكان المواطنين 948 ألف مواطن بنسبة 11.46% من إجمالي عدد السكان، ويتوزعون إلى 50.5% ذكور و49.5% إناث. أما السكان غير المواطنين ، فقد بلغت نسبتهم إلى سكان الدولة إجمالاً 88.5%، ويتوزعون بنسبة 77.7% ذكور ونسبة 22.3% إناث. ويظهر التقرير النمو غير المتوازن في تعداد سكان الدولة من المواطنين وغير المواطنين، حيث تضاعف عدد المواطنين خلال ثلاثة عقود (1980–2010) بأكثر من ثلاثة أضعاف، فيما تضاعف عدد غير المواطنين في هذه الفترة بأكثر من تسعة أضعاف. ويظهر التقرير أن مفهوم الهوية الوطنية يشهد نوعاً من الأزمة بين الشباب في الإمارات نتيجة للمتغيرات والتحديات التي يشهدها الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، والتي يمكن إجمالها في تعدد الثقافات الوافدة، والانفتاح الإعلامي، والتطور التكنولوجي المتسارع في الدولة.

ويؤكد التقرير أنه يجدر ألا ننظر إلى التركيبة الديمغرافية ككل بوصفها معوقاً لخلق مجتمع المعرفة، بل يجب، على العكس، النظر إلى الجوانب الإيجابية منها. فمن الضروري الانتفاع من وجود هذا الكم من الخبرات والعقول في الدولة من غير المواطنين واستغلاله للمساعدة في نقل وتوطين المعرفة للمواطنين من الشباب. ومن المعيب اعتبار العمالة الوافدة معوقا لنقل المعرفة لأنها ساعدت في تطوير اقتصاد الدولة وتبوئها مكانة مرموقة بين الدول. أما البعد الإيجابي الثاني فهو أن قلة عدد المواطنين تمثل فرصة للمسؤولين في الدولة لتقديم الاهتمام والرعاية والدعم الكافي للشباب حتى يصبحوا عمال معرفة قادرين على تحريك المجتمع نحو هذا الهدف.

البيئة الإعلامية: الإعلام والقيم السائدة بين الشباب

يظهر التقرير التقدم الكبير الحاصل في مجال الإعلام حيث تنوعت المؤسسات الإعلامية التي تقدم الخدمات المقروءة والمرئية والمسموعة. وتصدر في الدولة ثماني صحف عربية يومية، وست صحف باللغة الإنجليزية والعشرات من المجلات والدوريات المتخصصة، وعدد من المحطات التلفزيونية والإذاعية. ويبين التقرير أن الإعلام الحديث تطور وتقدمت فنونه وقدرته على صنع بيئته التربوية الخاصة، معلناً بذلك نهاية عصر احتكار مؤسسات التعليم النظامي لنشر الثقافة والمعرفة. وأصبحت غالبية المجتمعات تشهد تنافساً مستتراً ومكشوفاً بين النظامين التعليمي والإعلامي. ولا يمكن إنكار دور الإعلام وأثره في تشكيل بنية المجتمع باختلاف شرائحه، وبخاصة الشباب. ولذلك فإن المؤسسة الإعلامية تحمل أمانة ومسؤولية لا تقل أهمية وتأثيراً عن المؤسسة التربوية، وقد تزيد عليها في بعض الأحيان. ويرى واضعو التقرير أن هناك تحدياً يواجه المربين في الإمارات فيما يختص بالبيئة الإعلامية. ويتمثل ذلك في كيفية التعامل مع الإنتاج الإعلامي المتطور والمتسارع، وكيفية الاستفادة من هذه الوسائط الهائلة في غرس القيم الفاضلة التي تخلق لدى الشباب مناعة يحكم من خلالها على الغث من السمين من البرامج، فينتقي

منها ما يفيد تكوين مداركه وقدراته ويستمد منها طاقاته. وبموازاة ذلك، لا بد من التفكير في توفير البدائل على مستوى الإنتاج الإعلامي السمعي والبصري والشبكي التي تستطيع توفير المواد الإعلامية النظيفة التي تجمع بين التشويق والجاذبية وقوة التأثير في الشباب، لأنها ستقود إلى توجههم إليها بشكل تلقائي، وترك الفاسد مما يطرح في السوق الإعلامي.

البيئة الثقافية

يبين التقرير أن المواطن الإماراتي يتمتع بعدد من القنوات الثقافية التي توفر له بيئة متميزة وجاذبة للتنوع الثقافي والمعرفي من خلال العديد من المؤسسات والفعاليات الثقافية، مما خلق له ممرا للتواصل مع ثقافات الشعوب الأخرى، وبالتالي الاستفادة من معارفها والتفاعل معها. ويرى معدو التقرير أن البيئة والمناخ الإعلامي والثقافي المتوفر للشباب الإماراتي من أهم العوامل التي ستعمل على نقل وتوطين المعرفة، إذا أحسن استغلالها من جانب الشباب في الإمارات، فهي لا توفر المؤسسات المحلية الثقافية فقط، ولكنها تنقل جسور المعرفة والفنون والآداب العالمية لهم من كافة أنحاء دول العالم وتجعلها بين أيديهم للاستفادة منها والنهل من ثقافات وعلوم الشعوب الأخرى.

تقانة المعلومات والاتصالات

يظهر التقرير أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد عملت على تدعيم مسيرة بناء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة من خلال وضع السياسات والبرامج التي ترمي إلى زيادة تأثير تكنولوجيا المعلومات في إصلاح التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع السعي نحو تطوير التعليم وربطه بالمتغيرات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحديثة. وتعد البنية التحية للمعلومات والاتصالات ركيزة أساسية لاقتصاد المعرفة والأساس في وصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع السكان، وتكريس استخدامها بما يؤدي إلى زيادة تدفق المعلومات والمعارف. ويستعرض التقرير عددا من المؤشرات الدالة على التقدم المرموق للإمارات في هذا المجال. فقد عملت الإمارات على الارتقاء بالمستوى التكنولوجي لشبكة الهاتف والخدمات الهاتفية الأخرى الداعمة لشبكة الإنترنت حتى بلغت مكانة متقدمة من بين دول العالم وأصبحت تحتل المركز 33 عالمياً في مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات لعام 2013، وغدت تملك واحدة من أكثر البنى التحتية تطوراً في مجال المعلومات والتنوع العددي وفي مستوى الخدمات المتقدمة. وفي نهاية عام 2013، بلغ عدد المشتركين في الهواتف الثابتة نحو مليوني مشترك. وبلغ معدل الانتشار 22.32 لكل 100 نسمة في عام 2013، بينما بلغ عدد المشتركين في الهواتف المحمولة حوالي 16 مليون مشترك، بمعدل انتشار بلغ نحو 172 لكل 100 نسمة. أما بالنسبة لانتشار خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض، فقد بلغ عدد المشتركين أكثر من مليون مشترك بمعدل 11.11 مشترك لكل 100 نسمة حسب إحصائيات أيلول/سبتمبر 2013. وتعد تلك المؤشرات هي الأعلى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية. كما احتلت الإمارات المرتبة الثانية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمرتبة 36 عالمياً في مؤشر "الاستعدادات والتجهيزات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات"، و المرتبة الثالثة على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمرتبة 30 عالمياً في مؤشر "استخدام تكنولوجيا المعلومات"، والمرتبة الثالثة على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة 33 عالمياً في مؤشر "الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات". وجاءت الإمارات في المرتبة الثانية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة 24 عالمياً في المؤشر العام "الجاهزية الشبكية" كما جاء في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي. وجاءت في المرتبة الثانية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة 18 عالمياً في مؤشر "البيئة العامة لتكنولوجيا المعلومات". وقد جاءت الإمارات في المراكز الأولى بين الدول العربية في مؤشرات عدة منها معدلات مستخدمي الإنترنت، وأهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في رؤية الحكومة للمستقبل، وجاهزية الحكومة الإلكترونية. كما جاءت في مراكز متقدمة عالمياً مثل المركز الثاني في نجاح الحكومة في تعزيز تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمشتريات الحكومية لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة، وجاهزية الحكومة الإلكترونية. ووفقاً لنتائج تقرير الحكومة الإلكترونية لعام 2014 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، فقد تبوأت الإمارات مكانة متقدمة من بين 193 دولة متقدمة ونامية مشاركة في هذا التقرير، حيث جاءت في المرتبة الثانية عربياً و32 عالمياً وفقاً لمؤشر "تطور الحكومة الإلكترونية". أما مؤشر المشاركة الإلكترونية فيقيس مدى استخدام الحكومة للإنترنت لممارسة الشفافية والتواصل مع الجمهور وإشراكهم في

صياغة السياسات وتطوير الخدمات. وبحسب نتائج تقرير استطلاع الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة لعام 2014، عززت الإمارات مكانتها المتقدمة فتبوأت المركز الثالث عشر عالميا حسب هذا المؤشر. وقد نوه التقرير بدولة الامارات العربية المتحدة كإحدى الدول السباقة التي نجحت في وضع المشاركة عبر الهاتف كأولوية من أجل وضع خدماتها في يد السكان على مدار الساعة منذ يونيو 2013.

مبادرات تمكين الشباب

ويؤكد التقرير على أن الإمارات العربية المتحدة قد أولت أهمية كبيرة لتمكين الشباب وتسليحهم بالعلم والمعرفة، ووضعتها في صدارة أولوياتها واهتماماتها، انطلاقاً من قناعتها بأن الشباب هم أساس المجتمع وعموده الفقري والقوة الفاعلة والدافعة وراء تقدم الوطن ورفعته. ويتضح ذلك في مبادرات الدولة المختلفة، وتوجهاتها المستمرة التي تستهدف تأهيل الشباب وإعدادهم بشكل جيد للمشاركة بفعالية في تنمية المجتمع وتطوره. ويرى معدو التقرير أنه من الواجب تعزيز التنسيق بين هذه المبادرات والمؤسسات لتعمل على نسق واحد شامل يربط بينها، أو بالأحرى على تحديد هدف يوحد جهودها جميعاً. ففي كثير من الأحيان تقوم كل مؤسسة أو بيئة تمكينية بالعمل منفردة عن الجهات الأخرى، بل قد ينشأ بعض التضارب والتكرار بين أهداف بعض المؤسسات وفعالياتها. ومن ثم ينبغي التنسيق بين كل هذه المؤسسات في الدولة من خلال جهة واحدة راعية لمشروع المعرفة، تخطط وتضع الاستراتيجيات وتوزع المهمات على البيئات التمكينية المختلفة التي تتولي تنفيذ الأهداف، كل حسب آلياته وتخصصاته وطبيعته.

في معرض الحديث عن الوضع الاقتصادي والسياسي والثقافي والتقاني في الإمارات العربية المتحدة، يبدو جلياً أن فرص النقل والتوطين، وصولاً إلى إقامة مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، متوفرة بقوة في هذه الجوانب. فليس ثمة عائق اقتصادي أو سياسي أو تقاني أو ثقافي يحول دون إيلاء الاهتمام الكافي لهذا الموضوع. وعلى العكس من ذلك، يمكن القول إن دولة الإمارات قد أتيحت لها فرصة تاريخية معززة بالدعائم المذكورة آنفاً الماضية من أجل المضي قدماً في هذا المشروع، في إطار المناخ السياسي الداعم والبيئة التكنولوجية القوية واعتمادا على ثقافتها واقتصادها المستقر القادر على الاضطلاع بتكاليف هذا المشروع.

نتائج المسوح الميدانية
ملخص 4

لتشكيل صورة دقيقة عن واقع الشباب الإماراتي، أجريت دراسات ميدانية شملت، بالإضافة إلى تقييم واقع المهارات استقصاء حال البيئات التمكينية، سواء منها البيئة الجامعية أو البيئات العامة. كما غطت الدراسات القيم التي يتحلى بها الشباب والعناصر الرئيسية الأخرى في منظومة المشاركة الفاعلة للشباب الإماراتي في نقل وتوطين المعرفة. كما أجريت مقابلات مركزة مع الشباب بمشاركة عينات منتقاة من الشباب الإماراتيين الذين دخلوا مجال العمل، وورشة للعصف الذهني مع الخبراء وممثلي الجهات الحكومية والأكاديمية والأهلية ذات العلاقة. وبذلك تتشكل أمامنا صورة أكثر تكاملا عن ماهية الشباب الإماراتيين ومهاراتهم وطرق تفكيرهم وتوجهاتهم، علاوة على آراء المجتمع الإماراتي حول الموضوع، مما يساعد صانع القرار والمخطط الإماراتي على التفاعل الإيجابي وإيجاد المقاربات الأنسب لتحقيق الاندماج الأنجع للشباب في سيرورات نقل المعرفة وتوطينها.

إن التعرف على آراء وتصورات وتوقعات الشباب حول هذا الموضوع، وبخاصة "مفاهيمهم وقناعاتهم" عن نقل وتوطين المعرفة، مهم جداً. فإدراك أهمية الموضوع من قبل الفئة المستهدفة يمثل البداية والأساس في هذه العملية؛ إذ لا يمكن أن تطلب من فئة الشباب التفاعل مع موضوع دون تشكيل القناعة التامة لديهم بأهميته سواء على المستوى الشخصي أو على المستوى العام للدولة.

هدفت الدراسة الميدانية التي أجريت في سياق اعداد التقرير إلى استقصاء حال أهم المواضيع ذات العلاقة المباشرة بتحفيز وزيادة الاندماج الفاعل للشباب الإماراتي في عمليات النقل والتوطين المعرفي والاستفادة من نواتجه من خلال توظيف هذه المعارف في المآرب التنموية المختلفة، بما يعود بالنفع والفائدة على الشباب الإماراتيين أنفسهم، وعلى السيرورة الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات بشكل عام. وهدفت الدراسة الميدانية، التي تمت على عينة ممثلة للشباب الإماراتيين في السنة النهائية من التعليم الجامعي الحكومي، إلى استطلاع آراء الشباب من المواطنين الإماراتيين من الجنسين حول مدى إلمامهم بمفهوم المعرفة ونقلها وتوطينها والتعرف على جاهزيتهم للإندماج الفاعل في عمليات إقامة مجتمع واقتصاد المعرفة. كما استطلعت الدراسة آراء الشباب الإماراتيين وتصوراتهم لأهم المحفزات في عملية النقل والتوطين وتحدياتها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وانطلاقا من المفهوم المعتمد بكون المعرفة ونقلها لا تشتمل فقط على العلوم الوضعية العامة بل تمتد لتشتمل العلوم الإنسانية بما فيها العلوم المجتمعية والإدارية والاقتصادية، فقد اختير الطلاب والطالبات لهذه العينة الممثلة من أربع فئات من الاختصاصات وهي العلوم الهندسية (مثل الهندسة بفروعها، تكنولوجيا المعلومات) والعلوم الطبية (مثل الطب والتمريض) والعلوم الإدارية (مثل الإدارة والاقتصاد) والعلوم الإنسانية (التربية والعلوم الاجتماعية). واشتملت عينة الدراسة على 2142 طالبا وطالبة توزعوا بما يعكس واقع الانتظام في هذه الجامعات.

الدرسات والمسوح الميدانية مع الشباب

وبناء على الدراسات الميدانية الكمية التي تمت في سياق اعداد هذا التقرير، استخلصت النتائج المهمة التالية:

- يتمتع الشباب الإماراتيون بمهارات معرفية جيدة تمكنهم من الاندماج الفاعل في نقل وتوطين المعرفة. وقد انعكس ذلك في ارتفاع معدل الدرجات الكلية التي حصل عليها الطلاب من الجنسين في المهارات المعرفية، حيث جاءت جملة هذه المهارات على مستوى جيد. إلا أنه يمكن ملاحظة بعض التفاوتات في المكونات الرئيسة لهذا المؤشر المهم. ففي حين كان في الأداء العام لأفراد العينة المشاركة في الدراسة في مهارة حل المشكلات اليومية ومهارة البحث عن المعلومات جيدا، وهي من المهارات المعرفية الأساسية، فإن أداء الطلاب في مهارة التواصل الكتابي كان في حدود المتوسط، على الرغم من الأهمية القصوى لذلك في تحقيق عمليات الاندماج الفاعل للشباب في مجتمع المعرفة. وجاءت مهارة استعمال التكنولوجيا في مستوى بين المتوسط والجيد. كما كان الأداء العام للشباب في مهارة استخدام لغة أجنبية (الإنجليزية) متوسطا، مما يدل على أن هناك نقصاً في امتلاك تلك المهارة فهماً وكتابة. ويصدق ذلك على استخدام اللغة العربية، بل بدرجة أكبر.

النتيجة الإجمالية للمهارات المعرفية المجمعة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة حصل عليها المشاركون	أكبر درجة حصل عليها المشاركون
66.08	7.62	39.51	87.80

تتراوح الدرجات من 0 - 100

مقارنة درجات الطلاب في المهارات المعرفية الفرعية

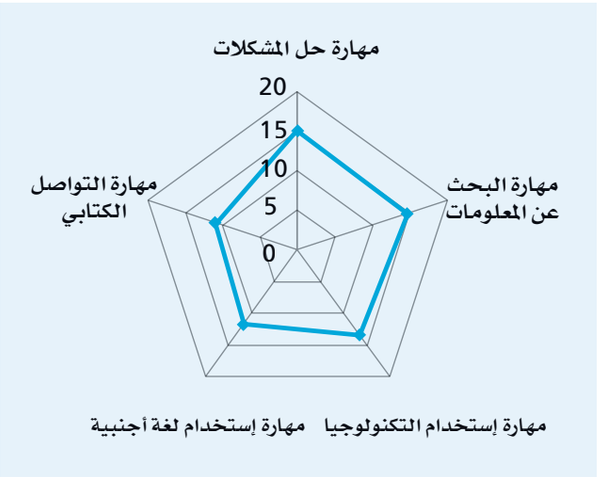

- كما أظهرت العينة الممثلة لشباب الإمارات نسباً عالية في امتلاك معظم القيم الضرورية للاندماج الفاعل في عمليات نقل وتوطين المعرفة. ولكن من الضروري توخي الحذر في التعامل مع هذه النتيجة لأنها قد تمثل ما يطمح إليه الشباب من قيم وقد لا تنعكس بالضرورة على ممارساتهم وتصرفاتهم، فإن في ذلك ما يدعو إلى التفاؤل الحقيقي. ويمكن التعظيم عليه في تعزيز القيم الموجهة لتصرفات الشباب بما يخدم القضية الأسمى في تحقيق الاندماج الفاعل للشباب الإماراتي في عمليات نقل وتوطين المعرفة.

القيم

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة حصل عليها المشاركون	أكبر درجة حصل عليها المشاركون
71.23	7.21	44.62	89.23

تتراوح الدرجات من 0 - 100

- بالمقابل، بينت التحليلات وجود ضعف في مستوى فاعليات الشباب في مجال الفاعلية الاجتماعية وفي مستوى الفاعلية الثقافية بدرجة أقل، بينما جاءت النسبة مقبولة في مجال الفاعلية الاقتصادية.

درجات الطلاب على مستوى الفاعليات

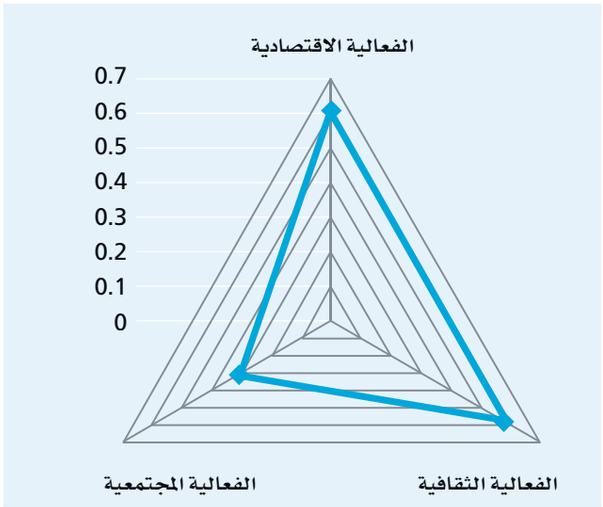

- وأظهرت النتائج درجات عالية من الانتماء للوطن لدى الشباب الإماراتيين. وأشار معظم الطلبة المشاركين إلى رغبتهم الواضحة إلى استكمال تعليمهم وعملهم في داخل الإمارات أو استكماله في الخارج والعودة مباشرة إلى الإمارات. ويتجلى اعتزاز الشباب الإماراتيين بوطنهم في الأنشطة المختلفة التي يشتركون بها بفعالية ملحوظة، مثل الاحتفال باليوم الوطني. إن هذه المعدلات المرتفعة للانتماء يمكن التعظيم عليها من قبل المؤسسات التربوية والاجتماعية والثقافية والإعلامية لبذل مزيد من الجهود في طرح ومناقشة وتعزيز مفاهيم وخصائص المواطنة لدى الشباب الإماراتيين. إن في هذا الحماس والانتماء ما يمكن البناء عليه، ولا سيما في ما يتعلق بترسيخ المفاهيم الخاصة لدى الشباب بأسس وممارسات المواطنة الصحيحة (وكانت نتائجها متوسطة في حدود 55% من الدرجة النهائية)، وبما يعزز بشكل كبير من إمكانية الاندماج الفاعل المبني على المواطنة الصحيحة وما تشتمله من حقوق وواجبات.
- بالمقابل بينت نتائج الاستبيان ضعفا عاما على مستوى انفتاح الشباب عالميا، فلم يتجاوز متوسط درجة هذا المتغير 0.30 من 1 وتبدو هذه النتيجة حول الشباب الإماراتيين مفاجأة في مجتمع الإمارات المتنوع الذي يعيش فيه أناس من مختلف الجنسيات والثقافات العالمية. ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال الثقافة المحافظة للمجتمع الإماراتي الذي ما زالت العديد من الأسر فيه تفضل عدم الاندماج والانفتاح على العالم الخارجي.

الانفتاح والتواصل العالمي

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة حصل عليها المشاركون	أكبر درجة حصل عليها المشاركون
0.30	0.11	0.00	0.75

تتراوح الدرجات من 0 - 1

- كما أفاد 65.1% من العينة بعدم اطلاعهم على ما يترجم من كتب أجنبية ذات صلة بتخصصاتهم وفي ذلك ما يشير إلى نقطة يجب التعامل معها بجهود أكبر سواء من صانع القرار التنموي أو من الشباب أنفسهم. ومن الملفت للنظر أن حوالي 70% من المشاركين في العينة أفادوا بعدم معرفتهم بوجود مؤسسات شبابية ذات صلة بمسألة نقل وتوطين المعرفة، مما يوجب التوسع في عمليات الإعلان عن البرامج والمؤسسات التي تزخر بها الإمارات لرعاية الشباب، ليتمكن الشباب الإماراتيون من الاستفادة من الفرص الهائلة التي توفرها الدولة لهم.
- وكما هو متوقع، جاءت انطباعات الشباب الإماراتيين حول البيئات التمكينية ممتازة بشكل عام. وبيّن أكثر من 95% بأن إتاحة الفرصة لاستخدام الإنترنت تسهم وبفعالية مقبولة أو كبيرة في تأهيل الشباب لنقل وتوطين المعرفة. والأمر ذاته ينطبق على توفر وسائل التفاعل الإلكتروني (32.6% فعالية مقبولة و59.2% فعالية كبيرة). كما أظهر الشباب الإماراتيون ثقة كبيرة في قدرة الهيئات العاملة في الإمارات بما في ذلك الإعلام (43.5% ثقة مقبولة و43% ثقة كاملة) وفي قدرة منظمات المجتمع المدني، على المساهمة في إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة، وكذلك الجمعيات المهنية. كما يرى الشباب بأن الحكومة تبذل جهوداً كبيرة في مجال دعمهم، حيث ذكر معظم المشاركين في العينة أن للحكومة "مساهمة كبيرة جداً" أو "مساهمة كبيرة" في هذا المجال.

ومن الملفت أن ما يقرب من ربع العينة رأوا أن «مساهمة مشاريع الاستثمار الخارجي في نقل وتوطين المعرفة» «ضعيفة» أو «غائبة» وكذلك بالنسبة لمساهمة المؤسسات الاقتصادية في تمويل البحوث و»مساهمة القطاع الخاص في النهوض بالبحث العلمي». إن في هذه الإجابات، التي تدعمت من خلال جلسات العصف الذهني والجلسات المركزة، ما يستدعي الاهتمام بهذه العناصر المهمة عند التخطيط لنقل وتوطين المعرفة.

كما أثارت إجابات الشباب حول الموضوعات المتعلقة بنقل وتوطين المعرفة العديد من الموضوعات، حيث جاءت إجابات الشباب إيجابية على بعض الأبعاد ودالة على وعيهم بما يمكن أن تقدمه المعرفة ونقلها وتوطينها. ومن هذه الإجابات "الموافقة" أو "الموافقة جداً" على أن توطين المعرفة "سيساهم في تنشيط حركة الإبداع والابتكار" وأن ذلك سيسهم في "تنشيط الاقتصاد" علاوة على الأثر الإيجابي على مواضيع حياتية مهمة مثل "الحدّ من البطالة"؛ وبأن "نقل وتوطين المعرفة في الإمارات، كما هو في البلدان العربية، مسألة حيوية لمستقبل هذه البلدان" وأنها "يمكن أن تسهم في تعزيز المنافسة الاقتصادية".

- بالمقابل، يمكن التوقف عند بعض إجابات مفادها أن «مسألة نقل وتوطين المعرفة لا تدخل ضمن مشاغل الشباب الحالية»، إذ لم تتجاوز الموافقة الصريحة على ذلك 38.4% من مجموع العينة. كما بينت المقابلات المركزة وجلسة العصف الذهني وجود بعض التخوف لدى الشباب، وربما بدرجة أكبر لدى الخبراء المشاركين من الفئة الأكبر سنا، من إمكانية أن تكرس عملية نقل وتوطين المعرفة التبعية للغرب أو أنها ستغير في الخصائص الثقافية للإمارات، بما في ذلك من طمس الهوية أو الإخلال باللغة العربية. إن في هذه النتيجة ما يستدعي الانتباه والعمل لزيادة الوعي المجتمعي بأهمية الانفتاح والتواصل البناء ونقل وتوطين المعارف كضرورة تنموية تعود بالنفع على المجتمع، مع التركيز على أن الانفتاح لا يعني بأي حال من الأحوال ضياع الهوية أو طمسها. كما لا بد من التركيز على دعم اللغة العربية كحاضنة للثقافة والمعرفة دون إغفال أهمية الترجمة وتعلم اللغات الأجنبية كمتطلب يسير جنبا إلى جنب مع دعم اللغة العربية وصولا إلى الانفتاح المعرفي المنتج.
- ومن أهم الأمور الإيجابية التي يمكن التعظيم عليها قناعات الشباب بتوفر أحد أهم أركان مجتمع المعرفة، والمتمثل في الحريات؛ فقد أفادت الأغلبية الساحقة من الطلاب بتوفر الحريات الأساسية بدرجة "ممتازة" أو "جيدة" (حرية الرأي والتعبير 98.4% وحرية المبادئ 98.2% والعدالة الاجتماعية 96.4%). وينطوي ذلك على توجه إيجابي وبيئة تمكينية تساعد الشباب على نقل وتوطين المعرفة. ويمكن ملاحظة هذا التوجه الإيجابي أيضا في أراء الشباب حول العادات والتقاليد وعدم التمييز بين الجنسين، حيث رأى معظمهم أنها محفزة لنقل وتوطين المعرفة وأنها متوافرة في المجتمع

الإماراتي. وبالنسبة لمحفز توفير فرص عمل للشباب، مع أهميته وضرورته لنقل وتوطين المعرفة، فقد أجاب 43.1% بعدم توفره. ويستدعي ذلك ضرورة التعامل مع هذ الأمر.

الجلسات المركزة وجلسة العصف الذهني

يبين التقرير أن نتائج الجلسات المركزة وجلسة العصف الذهني مع الخبراء وذوي العلاقة قد دعمت هذه الاتجاهات، إضافة إلى إثارتها للعديد من القضايا المهمة ذات العلاقة. وبينت هذه الدراسات النوعية المهمة عددا من الأمور التي يمكن تلخيص أهم نقاطها على النحو التالي:

- كان هنالك تأييد لمفهوم نقل وتوطين المعرفة والانفتاح بين الشباب الإماراتيين الذين أبدوا بشكل عام تحمسا ملحوظا لعملية نقل المعرفة التي اعتبرت خطوة مهمة يجب أن تؤدي إلى خطوات تالية منها «تقنين المعرفة لبيئة الإمارات»، بمعنى «تحويرها وصياغتها بالصياغة المحلية بطريقة تناسب ثقافة المجتمع وهويته».

وفيما يخص موضوع توطين المعرفة، عبر المشاركون عن أن مفهوم توطين المعرفة جديد عليهم نسبياً، فرأت الغالبية منهم أن التوطين هنا يعني أن تصبح المعرفة موطّنة في أبناء الإمارات أنفسهم مع التركيز على ضرورة الاستفادة القصوى من المقيمين ونقل المعارف والخبرات التي لديهم و«توثيقها» من أجل استبقائها وتراكمها، حتى لا تظل الدولة « معتمدة دائماً على مصدر خارجي». وأكد الشباب على وجوب أن تتميز العقول المواطنة في عدة مجالات حيوية لا تقتصر فيها على النقل والتطويع والتوطين بل أن تعمد إلى الإبداع والتميز والريادة على مستوى العالم، وأن توسع من دائرة هذه المجالات تدريجياً. وأبرز الشباب أهمية أن يكون موضوع إدارة المعرفة مشروعاً وطنياً، مع وعي بأهمية مشاركة الشباب وتأهليهم لبناء مجتمع المعرفة.

- ولا بد من الإشارة بقوة إلى أن الشباب أنفسهم رأوا أن «الشباب طاقة إن لم تستغل إيجابياً فستتصبح طاقة سلبية». وعليه، يجب الاعتماد عليهم وتدريبهم وإعطائهم الفرصة في أداء هذا الدور. ورأى فريق منهم أن هناك عدم توازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل؛ فما يتعلمه الطلاب لا يخدم سوق العمل بصورة كبيرة. كما رأت غالبية المشاركين أن هناك مشكلات حقيقية في النظام التعليمي الذي اعتبروه «منبع نقل المعرفة»، مثل ندرة بعض التخصصات بل غيابها كليا مع شيوع اختصاصات أخرى على حسابها، مثل الإعلام والإدارة. كما أشار بعضهم إلى تدني مستوى الطلاب والطالبات في المرحلة الجامعية.
- وبيّن الشباب ضرورة تطوير المهارات المعرفية لديهم بما يتلاءم مع متطلبات عصر المعرفة والعولمة. وأشار بعضهم إلى أن الطلاب في حاجة ماسة إلى تعلم مهارات جديدة تساعدهم في المستقبل على التعلم المستمر والاستزادة من المعرفة ومن ثم نقلها وتوطينها. وقدم العديد منهم نقدا للخطط التعليمية القائمة مع إبداء التخوف من أن النظام التعليمي قد يعطي انطباعاً بالتحسن في حين أن المنتج منه لا يستطيع أن ينافس المتعلمين في الدول الأخرى.
- وفي جلسات العصف الذهني، أبدى المشاركون من الخبراء وذوي العلاقة فهما واضحا لموضوع نقل وتوطين وتوظيف المعرفة، مع التأكيد على أن الأمر يجب أن يُنظر إليه على أنه منظومة كبيرة تتم في المجتمع على عدة مستويات ومن خلال العديد من المؤسسات، منها وزارة التربية والتعليم ووزارة الإعلام والمؤسسات المجتمعية الأخرى. ويجب أن تعمل كل هذه المؤسسات معاً في تناغم من أجل تأهيل الكوادر الشابة المواطنة لاكتساب المعرفة، ومن ثم استخدامها الاستخدام الأمثل ونشرها في المجتمع وتوظيفها وتطويرها.
- إضافة إلى الوعي بموضوع المعرفة وأهميتها، فقد أظهر المتناقشون كذلك وعياً بارتباط المعرفة بالاقتصاد وأهمية تنويع الاقتصاد في الدولة وعدم الاقتصار على عوائد المنتجات البترولية. ولتحقيق كفاءة المعرفة، رأى المتناقشون وجوب تعزيز ثقافة الإنجاز في الأطفال منذ الصغر. ويعني ذلك «أن نُعلم الأطفال كيفية وضع أهداف لأنفسهم والسعي لتحقيق هذه الأهداف، وعدم انتظار أن تُنجز عنهم الأشياء أو أن يقوم شخص بالغ بذلك نيابة عنهم.» إن تعزيز ثقافة الإنجاز من الأهمية بمكان في المجتمع الإماراتي، خصوصا مع طلاب المدارس والجامعات».
- والكفاءة الأخرى التي اتفق المشاركون على أنها تدعم إنتاج المعرفة هي التواصل الاجتماعي. فبدون التواصل والتفاعل مع الآخر وفهم الآخر ووجهات نظره المختلفة وأطره الفكرية ، لن يحدث تلاقح حقيقي للمعارف. وهناك مكون آخر من مكونات إنتاج المعرفة في الإمارات العربية المتحدة – حسبما أفادت النقاشات – يرتبط بتعزيز قيمة العمل. وهذه

قيمة مطلوبة بشدة لدى المواطنين. وأشار المشاركون إلى قيمة الهوية الثقافية، حيث بينوا وبقوة وجوب إيجاد توازن بين النقل وبين ثقافة وهوية المجتمع، مع ضرورة تحييد القيم الاجتماعية الهدامة التي لا تساعد في نقل وتوطين المعرفة مثل القيم التي تتمثل في الاستهلاك والمادية أكثر من القيم الإنسانية.

- واتضح من المناقشات وجود إشكالية عند بعض المشاركين حول طبيعة المعارف المراد نقلها، والتخوف الشديد من الهيمنة بدافع التنمية أو نقل المعارف. وعلى الجانب الآخر، رأى بعضهم أن «هناك فجوات معرفية في الوطن العربي لا بد من ردمها»، منها فجوة البحث العلمي والنشر وبراءات الاختراعات.
- وهنالك شبة اتفاق على ضرورة تعزيز ودعم مكانة اللغة العربية كحاضنة للثقافة ووعاء لنقل وتوطين المعرفة، مع التركيز على أن توطين المعرفة لا يمكن أن يتم بدون اللغة الأم، مع التشديد على تعلم اللغات الأخرى واستخدامها كضرورة للانفتاح والتواصل مع الثقافات والمعارف الجديدة.
- كما كانت هنالك دعوة إلى تنظيم أفضل للمؤسسات ذات العلاقة. وتدور الفكرة المطروحة حول أهمية وضع أهداف وطنية عامة أو استراتيجية لنقل وتوطين المعرفة ثم تأخذ كل مؤسسة في التعليم والبحث العلمي والثقافة والإعلام وباقي مؤسسات الدولة نصيبها من تلك الأهداف وتعمل على تحقيقها. وبهذا تعمل المؤسسات جميعاً ومعاً لإنتاج الإنسان الإماراتي الذي نريد.
- وتشكل هنالك رأي بأن أسواق العمل والمؤسسات بوضعها الحالي لا تعين على الإبداع ونقل المعرفة. وأشار بعض المتحدثين إلى أن المؤسسات وثقافة العمل بها تمثل عائقاً أمام الإبداع وتقديم أفكار جديدة. فما درج عليه العاملون يعتبر السياق الذي يجب أن يسيروا فيه، ومن الصعب كسر هذا الروتين.
- ضرورة العمل على دعم وتنظيم هيئات البحث العلمي وريادة الأعمال ورعاية الشباب؛ إذ تبين أن هنالك خلطا بين أدوارها وترددا في تطبيقاتها على أرض الواقع وبين الرؤية والإرادة السياسية الداعمة. وبينت المناقشات وجود خلط وعدم تكامل في المفاهيم بين وجود مؤسسات ترعى الشباب مثل وزارة الشباب وعمل هذه المؤسسات على نقل وتوطين المعرفة.
- أما فيما يخص البيئات التمكينية فقد أكد الجميع ملاءمتها وتوفرها. كما أكدوا وجود المخصصات المالية، والدعم السياسي والرؤية السياسية الواضحة. وهذه تمثل بيئات تمكينية مهمة لنقل وتوطين المعرفة. إلا أن بعض المشاركين أشاروا إلى فجوات في بيئات تمكين البحث العلمي، بما فيها دعم الإبداع والبحث والنشر في أوساط المواطنين، علاوة على تحويل نواتج البحوث إلى منتجات ملموسة لخدمة المجتمع.

ويؤكد التقرير أن الحاجة إلى وضوح الهدف والسبيل إلى نقل وتوطين المعرفة كان حاضراً في المناقشات. وقد عبر عنه المشاركون بأكثر من صيغة: «لكي يكون مجتمعنا معرفياً يجب أن نعرف أين مجتمعنا وأين نريد أن نذهب، وكيف، ولا نرفض الانفتاح على الآخر.» ويقود ذلك إلى الحديث عن استراتيجيات نقل وتوطين المعرفة. فقد رأى المتناقشون أن أي استراتيجية يجب أن تبدأ ببناء الإنسان، وإعطاء الأولوية للتعليم، أي أن يكون في قمة هرم الأولويات بالنسبة للسلطة التنفيذية، وأن يكون الهدف بناء الإنسان القادر على التعاطي مع المستقبل. «أهم عامل في نقل وتوطين المعرفة هو التعليم والخطوة الأساسية في التعليم هي كيف نحقق التوازن بين الحفظ والفهم والتفكير الناقد، والتوازن بين الوصول إلى المعلومات والحصول عليها من خلال الإنترنت وإنتاج المعلومة محلياً.»

«يجب علينا إشراك الشباب في كيفية نقل المعرفة وفي صنع القرار بمعنى أن يكون الشباب شركاء في صنع المستقبل، ولا نعتمد على المؤسسات التي تعمل بالإنابة عن الشباب... يجب أن نؤمن بالشباب وإمكاناتهم ونهيئهم لعملية نقل وتوطين المعرفة. وأفادت أحد المتحدثات أنه «إذا لم نشرك الشباب وندمجهم فسيندمجون هم بأساليبهم الخاصة لأن الشباب اليوم طاقة. لقد اندمج الشباب دون أن نطلب منهم ودون أن نعرف ونلحظ ذلك.... كنت أتحاور مع طالبة على انستغرام وظننت أنها سيدة كبيرة وكنت أحدثها بكل وعي، وفي آخر الأمر وضعت صورتها واكتشفت أنها طفلة.... هناك اختراق من الشباب لعالم الكبار، علينا أن نصل للشباب وأن نتعامل معهم بمنطق العصر... دعوا الشباب يكونوا شركاء، فالشباب طاقة إن لم نصل إليهم ستكون طاقة سلبية... علينا أن نندمج مع الشباب وألا نكون جاهلين بهم وهم جاهلين بنا»

المصدر: من آراء بعض المشاركين في جلسات العصف الذهني

استراتيجيات تحفيز شباب الإمارات للمشاركة الفاعلة في نقل وتوطين المعرفة
ملخص 5

إن تأسيس قاعدة معرفية وطنية في دولة الإمارات تستند على الاندماج الفاعل للشباب في بنائها والاستفادة من نواتجها هي من الأعمدة الأساسية لتحقيق تنمية إنسانية شاملة. من هنا، تبرز أهمية اعتماد نظرة مستقبلية شاملة حول نقل وتوطين المعرفة توجه الجهود وتسخرها في اتجاهات ومجالات أوسع من النقل الخالص للمعارف، وذلك لتطوير عملية إنتاجية للمعرفة يلعب الشباب فيها دورهم الأساسي المأمول، وتفسح المجال لا لإنتاج المعرفة فحسب بل أيضا لتوظيفها ونشرها وتطويرها. ولا بد من تحفيز الأطر المؤسسية والقانونية والاستراتيجية لضمان استدامة وتكامل الجهود، مع أخذ الطاقة الاستيعابية بالاعتبار عند رسم وتطبيق الخطط لنقل وتوطين المعرفة. ولا نغفل أهمية مشاركة جميع شرائح المجتمع، ولاسيما الشباب، والأطراف المعنية كافة، من جهات حكومية ومدنية، بما في ذلك الأكاديميون ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

يرى واضعو التقرير أن الاندماج الناجع للشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة يواجه عددا من التحديات الهامة التي يجب التعامل معها ومواجهتها.

مواجهه التحدي التعليمي

أبرز التقرير التحدي التعليمي منذ المراحل الأولى من التعليم قبل الجامعي في أكثر من ناحية وما له من أثر واضح على التعليم الجامعي والمراحل اللاحقة. كما أن التعليم الجامعي والعالي لم ينجح في إنتاج الكتلة الحرجة المطلوبة من «عمال المعرفة» القادرين على توليد منتجات معرفية مثل البرامج الإلكترونية أو الاختراعات المسجلة أو تأليف الكتب وإجراء البحوث. وعلى الرغم مما قامت به الدولة من جهود لتطوير التعليم الجامعي، فإن العلاقة بين احتياجات سوق العمل والخريجين ما تزال موضوعاً مهماً. كما تسود بعض التقاليد السلبية في أوساط التعليم الجامعي، ومنها ضعف روح المبادرة لدى الشباب واللهاث وراء الوظائف الحكومية الآمنة. ويخلق هذا التوجه بحد ذاته عائقاً أمام نقل المعرفة. وعلى وجه العموم، يمكن القول أن أعداد الطلاب المسجلين في الجامعات قد زادت إلا أن هذه الزيادة لم تترجم في تطوير اقتصاد المعرفة أو إلى خلق جيل أو كتلة حرجة لخلق هذا الاقتصاد.

ويؤكد واضعو التقرير على أن العنصر الأول في تعزيز نظم تمكين الشباب يتمثل في تزويدهم وتأهيلهم بالمهارات الملائمة التي تتماشى مع متطلبات نقل المعرفة وإنتاجها وتوظيفها. وهنا يبرز الدور المحوري والأساسي للمنظومة التعليمية التي لا بد لها أن ترتقي بأدائها لتحقيق متطلبات تأهيل الشباب الإماراتيين وتزويدهم بهذه المهارات. لذلك، فإن دولة الإمارات بحاجة ماسة إلى إحداث تغيير وتطوير حقيقي في النظام التعليمي الحالي للانتقال من التعليم التقليدي المبني على الحفظ والتذكر إلى التعليم المبني على مهارات التفكير الإبداعي والابتكار والبحث العلمي والنقد البناء منذ المراحل الأولى للتعليم، لكي تستطيع الدولة بناء رأس المال البشري المواطن القادر على نقل المعرفة وتوطينها. ويرى واضعو التقرير أنه وعلى الرغم من الإصلاحات الكثيرة في النظام التعليمي في الامارات، لم يتم إلا القليل فيما يتعلق بالمرونة والابتكار والإقدام على المخاطرة؛ وهذه هي السمات التي تؤسس لنظام تعليمي فاعل في بناء اقتصاد المعرفة والتنافسية الاقتصادية. وتقتضي المرونة على المستوى الواسع للنظام التعليمي خلق نظام إداري لامركزي يوفر حرية الاختيار للمعلمين فيما يتعلق بما يدرسونه، وبفرص التدريب المرنة، والثقة بين المعلمين والمديرين والإداريين، ولامركزية العمليات. وتشمل المرونة أيضاً وجود نظام تقويم مرن يشجع الطلاب على التنافس. غير أن هذه العمليات يجب ألا تغفل سياسات معيارية التدريس والتعلم لزيادة الإنجاز. ويأتي الابتكار في التدريس من خلال تبني خلق مجتمع تعلم بين المعلمين، مما يزيد من تبادل المعرفة والإبداع في التدريس.

ويستخلص التقرير أن هناك حاجة إلى تشجيع كل طالب على أن يكون مبدعاً داخل حجرة الدراسة وخارجها، مع تركيز المدارس والجامعات على تنمية وحفز ثقافة الإبداع التي تعطي المعلمين الحرية لاحتضان وسائل تدريس جديدة، والابتعاد عن الكتاب المقرر حيثما لزم ذلك. وسيتطلب ذلك بالضرورة تغييراً في نظام التقويم ليسمح بأكبر قدر من المرونة على جميع المستويات. وأخيراً، فمن المهم على مستوى النظام أن يُمنح المعلمون والمديرون معاً

الفرصة لأداء دور في تطوير المنهاج الدراسي، حيث إن هذا سيعزز بناء الثقة والشفافية بين مسؤولي التعليم ومن يعملون في المدارس والجامعات. ويؤكد التقرير على أن هذا الطرح يتماشى مع «رؤية الإمارات 2021» ويقع في لبها.

مواجهة تحدي البحث والتطوير

يعاني البحث العلمي في الامارات من ضعف في الإمكانيات والإنفاق والدعم والإنتاج، ويمثل تحدياً يجب التعامل معه إذا كنا ننشد نقل المعرفة وتوطينها ومن ثم الوصول إلى إقامة مجتمع واقتصاد المعرفة في الدولة. ويمكن تلخيص أهم الأمور التي يمكن أن تساعد في مواجهة تحدي البحث العلمي والتطوير في الدولة على النحو التالي:

- زيادة الميزانية المخصصة للإنفاق على البحث العلمي سواء على مستوى مؤسسات الدولة ككل، أو على – مستوى الجامعات الحكومية، وإقامة شراكات بحثية مع الجامعات الخاصة المتميزة في الدولة وخارجها؛
- وضع نظام حوافز مميزة للعاملين من المواطنين في البحث العلمي وفي نقل وتوطين المعرفة؛
- تقديم حوافز للشباب المواطن للالتحاق بالدراسة في التخصصات العلمية من الطب والهندسة والعلوم البحتة وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من التخصصات المهمة لإنتاج المعرفة، التي تعاني من انخفاض نسب الالتحاق بها من شباب المواطنين؛
- تشجيع الطلاب على استكمال دراستهم بعد الجامعية للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه، وذلك من خلال الإعفاء من رسوم الدراسات بعد الجامعية، مع منح المتميزين منهم مكافآت شهرية، وتحفيزهم للاهتمام بعمليات البحث العلمي ونقل وتوطين المعرفة في التخصصات العلمية المختلفة؛
- تقديم المزيد من المنح المحلية والخارجية لاستكمال الطلاب المتميزين لدراستهم بعد الجامعية، وخصوصا في التخصصات الجديدة، ذات الاهتمام العالمي المتزايد والتي تثري عملية نقل وتوطين المعرفة في الدولة؛
- تشجيع الجامعات والكليات على افتتاح برامج دراسات عليا، وبخاصة في التخصصات الجديدة ذات التوجه العالمي المستقبلي، مع توفير المنح للطلاب المواطنين؛
- تشجيع شركات القطاع الخاص العاملة في مجال البحث العلمي وفي مجال نقل وتوطين المعرفة في الدولة من خلال تقديم بعض الحوافز، مثل الإعفاء من رسوم تجديد الشركة وتقديم مزايا تنافسية؛

مواجهه تحدي الموارد البشرية

من التحديات التي ناقشها التقرير محدودية القوة البشرية من المواطنين التي لا تشكل إلا نحو 11.5% من مجموع السكان. وهذا يتطلب التركيز على تنمية وتطوير قوة العمل المواطنة، وتكثيف الاستثمارات برأس المال البشري المواطن لخلق كوادر مواطنة تتمتع بالتفكير الإيجابي المنتج والكفاءة والجودة والتنافسية والمقدرة على الإبداع والابتكار والمهنية العالية. إلا أن هذا التقرير يؤكد أنه لا يمكن القول – عند نقل وتوطين المعرفة وصولاً إلى إقامة مجتمع المعرفة – بعدم الاستفادة من العمالة الأجنبية، خصوصا الماهرة والمهنية منها، لأن ذلك يعني إهداراً لقوة معرفية كبيرة الحجم تتواجد على أرض الدولة وتستطيع مساعدة قوة العمل المواطنة على تطوير الذات واكتساب المهارات كخطوة لتقوية نظم تمكين المعرفة. فللقوى البشرية الأجنبية العاملة في دولة الإمارات دور كبير في التنمية في مختلف القطاعات. وهي متعددة الثقافة والمعرفة والخبرة. ويعتبر ذلك بحد ذاته مصدراً مهماً يُمكن الاعتماد عليه في نقل وتوطين المعرفة. ولتعظيم الاستفادة من الخبرات الأجنبية، يجب تعزيز التواصل والانفتاح وبناء الشراكات بين المؤسسات الأجنبية والمحلية، وبين العاملين المقيمين والمواطنين الإماراتيين. أما الجانب الثاني في تحدي الموارد البشرية، فهو ظهور البطالة بين الشباب. ويجب على المؤسسات المختلفة في الدولة العمل على تشجيع الشباب على العمل في القطاع الخاص أو ريادة الأعمال لتحقيق أكبر قدر من الفعالية الاقتصادية لأنه من غير المنطق أن يستوعب القطاع الحكومي جميع الخريجين. فالمشاركة الاقتصادية وتوفير فرص العمل للشباب من الأمور المهمة التي تصب في تعزيز فرص تمكين الشباب في المجالات المختلفة. ولكي تستطيع الدولة نقل وتوطين المعرفة يجب أن تعمل على زيادة نسبة العمالة المواطنة في القطاع الخاص، لأن بناء رأس المال البشري الإماراتي في كل القطاعات عنصر ضروري لتحقيق التنمية. ويمكن القول إن برامج التوطين في القطاع الخاص والشركات التي تفرض استخدام نسب معينة من المواطنين هي برامج وطنية لها أهميتها، إلا أنه يجب التعامل مع هذا الموضوع بحذر، مع التركيز على الارتقاء بمهارات المواطنين وجعلهم قادرين على المنافسة في سوق العمل بناءً على كفاءاتهم وجدارتهم. فقد نجحت الدولة في خلق سوق تنافسية

جاذبة للكفاءات من شتى بقاع الأرض، وعليها أن تدفع المواطنين إلى الدخول في مضمار هذا السوق بناء على جدارتهم. وسيخدم ذلك، بحد ذاته، عملية نقل وتوطين المعرفة التي تقوم على الشباب المتمكن من المهارات المعرفية والفاعليات والقيم.

مواجهة تحدي الهيكلية الاقتصادية

ويؤكد التقرير انه وعلى الرغم من التقدم الهائل والملحوظ في المسيرة التنموية الاقتصادية لدولة الإمارات والتوسعات الكبرى في العديد من القطاعات الاقتصادية مثل القطاعات السياحية والتجارية والمالية والصناعات التحويلية، فإن الاقتصاد الإماراتي، كما تؤكد البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد في الامارات، ما زال يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي. ولا تقتصر فوائد التنويع في الاقتصاد على التأثير المباشر على التنمية الاقتصادية بل أيضا على جهود نقل وتوطين المعرفة في الإمارات. ويرى واضعو التقرير أنه من الضروري مضاعفة الجهود لتنويع الاقتصاد الإماراتي، مع التركيز على الصناعات والقطاعات ذات القيمة المعرفية المضافة الأعلى، مع ربط ذلك كله بجهود تأهيل المواطنين من الشباب الإماراتيين للانخراط في عمليات التنويع الاقتصادي بشكل فاعل، وصولا إلى إقامة اقتصاد ومجتمع المعرفة المأمول.

مواجهة تحدي حافزية الشباب للاندماج في عمليات نقل وتوطين المعرفة

يؤكد واضعو التقرير على أن دولة الإمارات قد وفرت العديد من الفرص والحوافز للشباب الإماراتي، سواء في المجالات التعليمية أو التأهيلية أو الوظيفية. كما تطورت بشكل كبير البنى التحتية الأساسية، بما فيها تلك البنى ذات العلاقة المباشرة بنقل وتوطين المعارف، فأصبحت تضاهي أكثر دول العالم تقدما. ويبقى السؤال مفتوحا حول فعالية هذه البنى والنظم في إحداث التقدم المطلوب في نقل وتوطين المعارف وحول «الاستخدام الفاعل» لما تتيحه هذه البيئات من فرص من جانب الشباب الإماراتيين بما يحقق اندماجهم في عمليات نقل وتوطين المعارف وفي إقامة مجتمعات واقتصادات المعرفة. فالشباب الإماراتيون، كما بينا سابقا، يفضلون الأعمال الوظيفية الإدارية بشكل عام، ويُقبلون بشكل قليل نسبيا على التعليم والتأهيل العالي، بشكل لا يتناسب مع الفرص المتاحة والبنى التحتية القائمة بالفعل. والدولة، في سعيها الحثيث لرفع السوية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، مدعوة للعمل على حفز الشباب على العمل الجاد في المجالات التنموية والأنشطة الاقتصادية التعليمية والبحثية ذات القيم المعرفية المضافة الأعلى وبما يخدم الشباب والاقتصاد والتنمية في الإمارات. وتتعدد سبل هذا التحفيز لتبدأ من التنشئة على قيم العمل والانتماء منذ نعومة الأظفار، إلى إيجاد نظم وأدوات تحفيز العمل المنتج. وهذه الأدوات التحفيزية يمكن أن تمتد لتشتمل على الحوافز المادية والحوافز المعنوية إضافة إلى إقامة النظم التي تحتم المنافسة المبنية على القدرات في الحصول على الوظائف والمهن. ومن شأن تبني هذه السياسات أن يدعم إدماج الشباب الإماراتيين في عمليات نقل وتوطين المعارف لمصلحتهم ومصلحة وطنهم. كما أن تعديل نظم الأجور والمعاشات التي تشجع الأنشطة الإنتاجية والإبداعية يمكن أن يعطي هذه الأنشطة القيمة التي تستحق وبما يحفز الشباب على الإقبال عليها.

ويؤكد التقرير أنه لا بد من إعادة النظر في الطريقة المتبعة لنقل وتوطين المعرفة. ولا يتحقق ذلك إلا بتوحيد الجهود المبعثرة بين عدة جهات اتحادية ومحلية تحت استراتيجية موحدة تعنى بوضع الأهداف التي ترمي إلى جعل الإمارات المركز الإقليمي لتوطين ونقل المعرفة في قطاعات معينة تستطيع الدولة تحقيق الريادة العلمية والتكنولوجية فيها. يضاف إلى ذلك زيادة الميزانية المخصصة للإنفاق على البحث العلمي، وتشجيع الجامعات للتركيز عليه. كما أن هناك إشكالية أخرى تتعلق بدور القطاع الخاص في هذه العملية. فلا بد من دعم العلاقة بين مراكز الأبحاث والقطاعات الإنتاجية، والعمل على تغيير صورة القطاع الخاص الذي يقف موقفاً سلبياً، بل ويلعب دور المتفرج، ولا يسهم بفعالية في إنتاج وتوطين المعرفة، من خلال دعمه مشروعات البحث العلمي، سواء في الجامعات أو في المعاهد البحثية المتخصصة في الدولة. فالقطاع الخاص متهم بأنه لا يدعم ولا يمول مشروعات البحث العلمي ولا يستفيد ولا يوظف ولا يحول الأفكار الإبداعية التي يتوصل إليها الباحثون إلى منتجات.

كما أن المؤسسات العلمية المختلفة، وبقطاعيها العام والخاص مطالبة بالاهتمام بالبحث العلمي من خلال خطوات عملية وملموسة تؤدي إلى إحداث نقلة نوعية في البحث العلمي في الدولة وفق منهجية علمية ومحددة،

واعتمادات مالية موجهة لدعم وتمويل مشروعات البحث العلمي، وذلك لدعم توجهات الدولة في التحول إلى اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة حسب «رؤية الإمارات 2021».

التحرك نحو الاندماج الفاعل للشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة

تعتمد المنهجية المقترحة للتحرك المستقبلي نحو تحقيق الاندماج الفاعل للشباب الإماراتي في عمليات نقل وتوطين المعرفة على أربعة عناصر رئيسية؛ أولها تعزيز نظم تمكين الشباب، وثانيهما تقوية نظم توطين المعرفة بما في ذلك عمليات نقل وإنتاج المعرفة وكذلك توظيفها بشكل داعم للتنمية الإنسانية. أما العنصر الرئيسي الثالث فيتمثل في توفير البيئات الحاضنة والداعمة لكل من العنصرين السابقين من دعم مجتمعي وهيكليات اقتصادية وأدوات مؤسسية وتشريعية ومالية ومعرفية. ويتمثل العنصر الرابع والأخير في الآليات المطلوبة على أرض الواقع لتحقيق التفاعل الإيجابي بين النظم الثلاث السابقة من أجل التحرك الفاعل لنقل وتوطين وتوظيف المعرفة، وصولاً إلى الهدف الأسمى المتمثل في بناء مجتمع واقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في الدولة.

ووضعت آلية التحرك لإدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة في شكل سفينة تبحر وتتحرك نحو المستقبل وهو مجتمع المعرفة المنشود واقتصاد المعرفة، وصولاً إلى مستويات أرحب للتنمية الإنسانية. وتحمل السفينة على متنها كل ما يُمكّن من على متنها (وهم الشباب) من تحقيق غايتها. فقاعدة السفينة تمثل البنى والعمليات والمؤسسات الأساسية لنقل وتوظيف وتوطين وإنتاج المعرفة ومنها الأدوات المالية والاقتصادية والتشريعية والمؤسسية والدعم المجتمعي. وعلى متنها الشباب المتسلحون بالمهارات المعرفية والقيم والمنفتحون على العالم والمنتمون للوطن والفاعلون اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً. وبين قاعدة السفينة ومن على متنها مجموعة من الآليات أو الأدوات التي تسمح للشباب وتضمن له الفعالية في عمليات نقل وتوطين المعرفة، ومنها: المخصصات المالية، والتخطيط، والانفتاح والتواصل، والترجمة، والرقمنة، والمتابعة والتقويم، والشراكات العالمية والإقليمية، والتحفيز والدعم، والحوكمة الرشيدة.

التحرك نحو الاندماج الفاعل للشباب في عمليات نقل و توطين المعرفة: الآليات والتحديات الخاصة بالإمارات

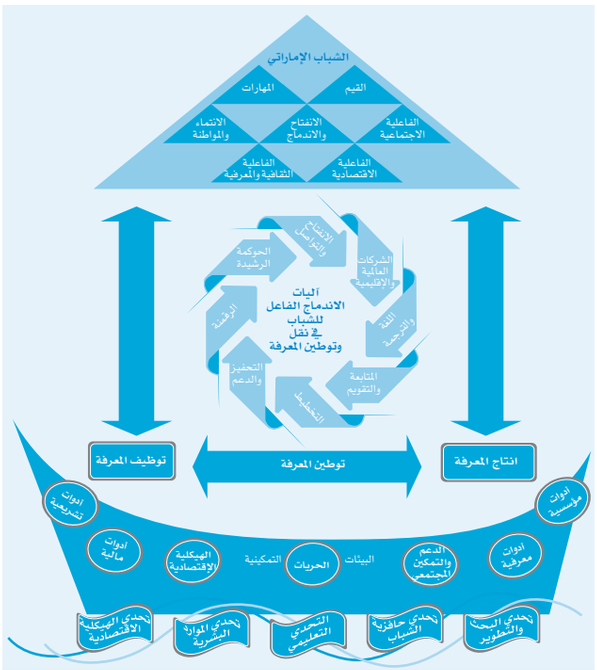

إن الاستراتيجيات والآليات المقترحة ليست قابلة للتطبيق فقط، بل أنها تملك معظم، إن لم نقل كافة، شروط نجاحها. فواقع الأمر في الإمارات يؤكد بوضوح توفر العناصر والمتطلبات الرئيسية لإقامة اقتصاد ومجتمع المعرفة وتفعيل مشاركة الشباب في ذلك. فالاستثمار في بناء الإنسان الإماراتي والارتقاء به في جميع المجالات يمثل أحد أهم الأولويات والتوجهات المعلنة. كما أن العديد من عناصر النجاح متوفرة على أرض الواقع، أو في السبيل إلى ذلك، حيث حققت الامارات إنجازات ملحوظة نحو إقامة مجتمعات واقتصاد المعرفة. فالدولة تتمتع ببنية تحتية ومعلوماتية متطورة، واقتصاد قوي، وإدراك واضح لأهمية بناء المجتمع المعرفي ولضرورة الإشراك الفاعل للشباب في هذه العملية التنموية المركزية. والأهم من ذلك وجود إرادة سياسية، وعلى أعلى المستويات، مدعومة بالإرادة المجتمعية الصادقة لتحقيق الأهداف والوعي بأهمية اللحاق بركب الدول المتقدمة، وسيؤدي كل ذلك إلى أن تمخر الإمارات عباب بحور المعرفة الرحبة لتصل إلى شواطئ التنمية الإنسانية المستدامة بما يحقق عزة وسعادة الانسان في الإمارات العربية المتحدة.